الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

المعهد العالي لادارة الاعمال

استخدام نموذج BankoMeter لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في سوريا

Use the BankoMeter Model to evaluate the financial performance of Islamic banks in Syria

قدمت هذه الدراسة استكمالا لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال اختصاص مصارف الإسلامية

اعداد الطالب محمد نقرش

اشراف الدكتور راغب الغصين

ماجستير إدارة أعمال اختصاص مصارف إسلامية (الدفعة السابعة)

العام الدراسي 2020-2021

الإهداء

الحمد الله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل

إلى سيدي ومعلمي الذي تعلمت منه وتربيت على يديه سيدي فضيلة الشيح الدكتور رجب ديب رحمه الله ورفع مقامه في أعلى عليين

ثم إلى أبي وأمي الذين لهم كل الفضل عليّ حتى بلغت هذه المرحلة

ثم الى كل أساتذتي الذين تعلمت على أيديهم

والى أخي وأختي وإلى أصدقائي الذين ساندوني وكانوا عونا لي دائما

وأتقدم بالشكر الخاص للدكتور راغب غصين الذي أشرف على رسالتي وكان مدرسا لي في مرحلة الجامعة والماجستير

الملخص

يعتبر التعثر المالي ظاهرة عامة قد تواجه مختلف البنوك الإسلامية في مختلف إقتصاديات العالم المتطورة والنامية وللعديد من الأسباب التي قد تكون مباشرة تقع تحت سيطرة إدارة البنك إنعكاسا لضعف كفاءته، أو غير مباشرة لا تقع تحت سيطرة البنك وهذا إنعكاسا لظروف البيئية المحيطة.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الفعال للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك الإسلامية من خلال إستخدام نموذج Bankometer المطبق للتنبؤ بالتعثر المالي والمعتمد على مجموعة من النسب المالية . ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي ، مع دراسة حالة المصارف الاسلامية في سورية وتم الحصول على البيانات من خلال القوائم المالية خلال الفترة الممتدة من (2011 – 2020)

وانتهت الدراسة الى نتائج منها؛ من خلال نتيجة نموذج Bankometer كل المصارف الاسلامية في سورية لا تعاني من ضائقة مالية ويمكن ملاحظة ذلك من قيمة الدرجة S التي تزيد عن 70٪ ، مما يشير إلى أن جميع البنوك الإسلامية في سورية كان لها مركز مالي جيد خلال فترة البحث وتتمتع بمستوى جيد من المرونة في مواجهة الأزمات المالية.

كشفت الدراسة أن بنك الشام حقق المرتبة الاولى في معظم سنوات فترة الدراسة ثم يأتي بنك سورية الدولي الاسلامي في المركز الثاني وفي المركز الثالث يأتي بنك البركة ، كما نلاحظ تقدم بنك سورية الدولي الاسلامي في 2016 ، بينما تفوق مصرف البركة في عام 2019 و 2020

وكان من أهم التوصيات هذا البحث دراسة الملف الائتماني للعملاء بعناية من قبل المصارف الإسلامية السورية قبل منحهم أية تسهيلات ائتمانية، بالاضافة الى ضبط التكاليف والنفقات قدر الإمكان، ومحاولة تحقيق إي ايراد متناسب مع حجم النفقات.

الكلمات المفتاحية: نموذج Bankometer ، التعثر المالي، النسب المالية، المصارف الإسلامية.

Abstract

Financial insolvency is a general phenomenon that may face various Islamic banks in various developed and developing economies of the world and for many reasons that may be directly under the control of the bank's management, as a reflection of its weak efficiency, or indirectly that do not fall under the control of the bank, and this is a reflection of the surrounding environmental conditions.

This research aims to shed light on the effective role of predicting financial default in Islamic banks through the use of the Bankometer model applied to predict financial default based on a set of financial ratios. To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approaches were relied upon, with the study of the case of Islamic banks in Syria. The data was obtained through the financial statements during the period from (2011-2020).

The study concluded with the following results: Through the result of the Bankometer model, all Islamic banks in Syria do not suffer from financial hardship and this can be seen from the value of the S-grade that is more than 70%, which indicates that all Islamic banks in Syria had a good financial position during the research period and enjoyed a good level of flexibility in the face of financial crises. The study revealed that Sham Bank achieved first place in most years of the study period, then Syria International Islamic Bank came in second place and in third place came Al Baraka Bank. We also note the progress of Syria International Islamic Bank in 2016, while Al Baraka Bank outperformed in 2019 and 2020.

One of the most important recommendations of this research was to carefully study the credit file of customers by Syrian Islamic banks before granting them any credit facilities, in addition to controlling costs and expenses as much as possible, and trying to achieve any income commensurate with the volume of expenses.

Keywords: Bankometer model, financial default, financial ratios, Islamic banks.

فهرس المحتويات

الإهداء 2

الملخص 3

Abstract 4

فهرس المحتويات 5

الفصل الأول : الفصل التمهيدي 9

مقدمة 10

الدراسات السابقة 11

مشكلة البحث: 15

المنهج: 15

النموذج المستخدم: 16

أهمية البحث: 16

أهداف البحث: 16

حدود البحث: 17

الفصل الثاني: مراجعات نظرية 18

المبحث الثاني: عموميات حول التنبؤ بالتعثر المصرفي 19

1) **مقدمة:** 19

2) **تعريف التعثر المالي** 20

3) **مفهوم التعثر المالي المصرفي:** 21

4) **مفهوم التنبؤ بالتعثر المصرفي:** 23

المبحث الثالث: مفهوم الفشل المالي المصرفي 24

أهمية التنبؤ بالفشل المالي: 24

المبحث الرابع: نموذج BANKOMETER وآليته الفنية 25

نظرة عامة عن صندوق النقد الدولي: 27

المبحث الخامس: مكونات نموذج بانكومتر.....29
الفصل الثالث : الإطار العملي للبحث.....32
المبحث الأول : مجتمع الدراسة 33
المبحث الثاني : تقييم قوة المركز المالي للمصارف الاسلامية.....37
باستخدام نموذج Bankometer 37
النتائج والتوصيات.....56
المصادر والمراجع:.....58

فهرس الجداول:

جدول رقم	1	حقائق سريعة عن صندوق النقد الدولي	27
جدول رقم	2	النسب المعيارية لنموذج Bankometer	32
جدول رقم	3	نتائج النموذج Bankometer لعام 2011	37
جدول رقم	4	نتائج النموذج Bankometer لعام 2012	38
جدول رقم	5	نتائج النموذج Bankometer لعام 2013	38
جدول رقم	6	نتائج النموذج Bankometer لعام 2014	39
جدول رقم	7	نتائج النموذج Bankometer لعام 2015	40
جدول رقم	8	نتائج النموذج Bankometer لعام 2016	41
جدول رقم	9	نتائج النموذج Bankometer لعام 2017	41
جدول رقم	10	نتائج النموذج Bankometer لعام 2018	42
جدول رقم	11	نتائج النموذج Bankometer لعام 2019	43
جدول رقم	12	نتائج النموذج Bankometer لعام 2020	44
جدول رقم	13	أفضل المصارف بالنسبة لنموذج Bankometer خلال سنوات الدراسة	45
جدول رقم	14	نسبة رأس المال الى الأصول	46
جدول رقم	15	نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	47
جدول رقم	16	نسبة كفاية رأس المال	48
جدول رقم	17	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	49
جدول رقم	18	نسبة التكاليف الى الدخل	50
جدول رقم	19	نسبة القروض الى اجمالي الاصول	51
جدول رقم	20	نتائج النموذج S	53

فهرس الاشكال:

الشكل رقم	1	نسبة رأس المال الى الأصول	46
الشكل رقم	2	نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	47
الشكل رقم	3	نسبة كفاية رأس المال	48
الشكل رقم	4	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	49
الشكل رقم	5	نسبة التكاليف الى الدخل	51
الشكل رقم	6	نسبة القروض الى اجمالي الاصول	52
الشكل رقم	7	المخطط البياني لنتائج النموذج S خلال فترة الدراسة	54
الشكل رقم	8	الرسم البياني لنتائج النموذج S خلال فترة الدراسة	55

فهرس الاختصارات:

IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
CA	Capital to Asset Ratio	نسبة رأس المال إلى الأصول
EA	Equity to Assets Ratio	نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال
NPL	Non-Performing Loans to Loans Ratio	نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض
CI	Cost to Income Ratio	نسبة التكاليف الى الدخل
LA	Loans to Assets Ratio	نسبة القروض إلى اجمالي الأصول
BBSY	AL BARAKA BANK SYRIA	بنك البركة سورية
CHB	Cham Bank	بنك الشام
SIIB	Syria International Islamic Bank	بنك سورية الدولي الإسلامي

الفصل الأول : الفصل التمهيدي

(الاطار العام للبحث)

مقدمة

يحتل القطاع المصرفي مكانة فريدة في غالبية اقتصادات الدول وذلك فيما يتعلق بوظيفته المهمة المتمثلة في تمويل أداة التنمية الاقتصادية، ويمكن تحديد التطور الاقتصادي لكل دولة من خلال الاعتماد على استقرار نظامها المصرفي.

في الآونة الأخيرة ، ركزت معظم الدراسات على موضوع التنبؤ بالفشل المالي ، وهو أمر مهم وضروري للغاية لأنه سيوفر لنا إنذارًا مبكرًا بشأن الوضع المالي للبنوك وفقًا للباحثين. واعتمدت من هذه الدراسة على نموذج Bankometer حيث سيساعد الإدارة الداخلية للبنوك على تجنب مشاكل الإعسار مع التحكم المناسب في عملياتها. علاوة على ذلك ، يمكن أن يساعد هذا الإجراء الجديد البنوك الاسلامية على قياس مشاكل الملاءة والقضاء على أوجه القصور من خلال قناة مناسبة ، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الوقائية او التصحيحية المناسبة.

حيث تشير سلامة القطاع المصرفي إلى التطور الاقتصادي في بلد ما والذي يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات مختلفة، وهي الربحية والسيولة والإنتاجية والملاءة. وبالعكس فإن ضعف هذا القطاع أمر بالغ الأهمية لأصحاب المصالح للمؤسسات التابعة لهذا القطاع ولتجنب نقاط الضعف هذه يجب أن تكون هناك تدابير فعالة يمكن أن تحدد مقدما إمكانية ظهور الأزمات المالية. وبالتالي تعد القدرة على توقع تعرض البنوك للإفلاس عاملاً أساسياً للمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين ، كما أن نظام الإدارة الفعال مع استراتيجيات التحكم في التكلفة يساهم في السلامة المالية للأعمال.

أيضا الصناعة المالية الإسلامية ليست محصنة تمامًا من الضوائق المالية التي قد تحدث في أي وقت لذلك من الضروري أن يقوم البنك الإسلامي بإجراء فحص شامل لوضعه المالي الحالي من أجل تقليل انتشار الضائقة المالية. هناك طرق مختلفة لقياس صحة البنك. ويوصي صندوق النقد الدولي (2000) بنموذج بانكوميتر وكثيرا ما يستخدمه العديد من الباحثين. يحتوي هذا النموذج على إجراء بسيط مع الحد الأدنى من المعلمات حيث يمكن استخدام نموذج Bankometer كنظام إنذار مبكر في حال ضعف الأداء المالي للبنك ، وسوف يقوم البحث الحالي بتقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية السورية وفقًا لاستقرارها المالي ومعدل الملاءة المالية ، وذلك من خلال تطبيق معايير نموذج Bankometer وهو مزيج من اختبارات الإجهاد CAMELS و CLSA .

الدراسات السابقة

1) **Research "Analysis of Scheduled Commercial banks: Bankometer Model" International Journal of 360 Management Review, Vol. 07, Issue 01, April 2019, ISSN: 2320-7132. by Dr. Parveen Chauhan**

الدراسة الحالية هي محاولة للتحقق من سلامة البنوك التجارية الهندية في ضوء إطار عمل Bankometer . إن إطار عمل Bankometer أداة معترف بها دوليًا لفحص أداء المؤسسات المالية للتحقق من سلامة البنوك الهندية ، تم أخذ مجموعة بيانات من 62 بنكًا للفترة 2009-2018. وتشمل البنوك التي تم أخذ عينات منها تلك البنوك التي ظلت قائمة خلال فترة الدراسة. لقد وجد أن بنوك القطاع الأجنبي جنبًا إلى جنب مع البنوك الخاصة الجديدة هي أفضل إنجازات من حيث إطار عملBankometer . سجلت بنوك القطاع العام أداءً منخفضًا نسبيًا. تعد البنوك الخاصة القديمة كمجموعة من بين الأصوات المعتدلة في النظام المصرفي الهندي.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- تحل حسابات نموذج Bankometer محل النماذج الأخرى ذات الصلة في تقييم الأداء المالي للبنوك.
- بعد بدء البنوك الخاصة والأجنبية الجديدة في الهند ، أصبح القطاع المصرفي أكثر قدرة على المنافسة ضد بنوك القطاع العام.
- تتمتع بنوك القطاع العام بأصول عالية غير عاملة حيث يتم توجيه هذه البنوك من قبل الحكومة لتعبئة الالتزامات الاجتماعية. وفي حالة المصاريف التشغيلية كانت النسبة الأعلى بالنسبة لبنوك القطاع الخاص والأجنبي الجديدة والتي انعكست من خلال توسعها في أنشطتها التشغيلية خلال الدراسة.

2) **Research "Financial soundness of Indian banking industry: bankometer analysis " (2018), by Dr. K Abirami**

هدفت الدراسة لتحليل السلامة المالية والتي تلعب دورًا رئيسيًا في تكوين صورة للأعمال التجارية مما يساعد أصحاب المصلحة على تقييم أداء المالي، وذلك باختيار مجموعة من بنوك القطاع العام والقطاع الخاص في

الهند لمدة عشر سنوات (2005-06 إلى 2014-15). وتم جمع البيانات الثانوية من قاعدة بيانات Capitoline Plus والتقارير السنوية للبنوك. وتم تطبيق اختبار Bankometer لتحليل حالة الملاءة للبنوك لتجنب الإفلاس في بيئة الأعمال الديناميكية.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- S-Score هو مؤشر للملاءة كما يعبر عنه مقياس البنوك ، مما يساعد في فهم السلامة المالية للبنوك. تم العثور على جميع بنوك القطاع العام المختارة في الدراسة على أنها سليمة للغاية في وضعها المالي وفقًا لمعايير صندوق النقد الدولي.
- ينص صندوق النقد الدولي على أن أي بنك تزيد درجته S-S أكثر من 70 في المائة يعتبر ذا جودة عالية ويتمتع بمركز مالي جيد. تشير النتائج إلى أن درجة S لكل من بنوك القطاعين العام والخاص كانت أكثر من 90 في المائة. وبناءً على ذلك ، فإن جميع البنوك ، سواء في القطاعين العام أو الخاص ، تتمتع بقوة عالية ومقدرة عالية.

3) Article "An Evaluation of Financial Stress for Islamic Banks in Indonesia Using a Bankometer Model" (2017) in Journal of Finance and Banking Review

الغرض من الدراسة هو تقييم الضائقة المالية التي تعاني منها البنوك الإسلامية في إندونيسيا باستخدام درجة Bankometer . ستكشف هذه الدراسة أيضًا عن أي اختلافات بين البنوك الإسلامية المدرجة وغير المدرجة باستخدام نموذج Bankometer الذي طوره صندوق النقد الدولي (2000) لقياس السلامة المالية للبنوك.

المنهجية / التقنية - تستخدم الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها بين عامي 2011 و 2015 باستخدام نموذج أخذ العينات الهادف. تتكون العينة من 11 مصرفاً إسلامياً في إندونيسيا.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- أظهرت النتائج أن جميع البنوك الإسلامية تم تصنيفها على أنها سليمة للغاية طوال فترة البحث. باستخدام اختبار t المستقل ، تبين وجود فروق بين القروض المتعثرة من البنوك الإسلامية المدرجة وغير المدرجة. ومع ذلك ، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأصول الرأسمالية المتغيرة وأصول حقوق الملكية وتكلفة الدخل والقرض مقابل الأصول.
- الجدة - تستخدم الدراسة درجة Bankometer لتقييم الضائقة المالية.

4) **Evaluating the Financial Soundness of the Jordanian Commercial Banks by Applying BankoMeter's Model. (2016) Dr. Ismail Younis Yamin, and Mr. Mohammad Sami Ali**

في البلدان النامية مثل الأردن ، يضخ القطاع المصرفي الأموال في جسم التنمية التنظيمية والاقتصادية. وعليه ، وفيما يتعلق بأهمية وظيفتها الحيوية ، هدفت الدراسة إلى تقييم السلامة المالية لثلاثة عشر مصرفًا تجاريًا أردنيًا خلال الفترة 2002-2011. بعد تحليل البيانات المقصودة ، وجدت الدراسة أن جميع البنوك التجارية الأردنية سليمة من الناحية المالية وتتمتع بمركز مالي جيد. أما المؤسسة العربية المصرفية فقد وصلت إلى الذروة تلاها بنك المال الأردني ، وبنك القاهرة عمان احتل المركز الثالث عشر ضمن نسبة ملاءة بلغت (0.8711).

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- أن جميع البنوك التجارية الأردنية سليمة مالياً ، حيث لا يوجد لدى أي منها درجة ملاءة تحت النسبة القياسية. لذلك ، فإن استخدام نموذج Bankometer سيساعد الإدارة الداخلية للبنوك على تجنب مشاكل الإعسار مع التحكم المناسب في عملياتها.
- يمكن أن يساعد هذا الإجراء الجديد البنوك الأردنية على قياس مشاكل الملاءة والقضاء على أوجه القصور من خلال قناة مناسبة. وكشفت الدراسة أن بنك الاتحاد لديه أفضل سياسات الشفافية.

5) **Article "Predicting Bankruptcy: Evidence from Private Commercial Banks in Bangladesh " (2014) by Md. Qamruzzaman**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المركز المالي لبعض البنوك التجارية الخاصة المختارة في بنغلاديش وكذلك المقارنة خلال الفترة من 2008 إلى 2012. من بين 30 بنكًا تجاريًا خاصًا مدرجًا في بورصة دكا ، لأغراض الدراسة ، تم اختيار عينات من 20 بنكًا بشكل عشوائي وهو ممثل الصناعة المصرفية. تنطبق المعلومات الكمية فيما يتعلق بالتقييم باستخدام نموذج تنبؤ الإفلاس المقبول على نطاق واسع "S-Score " و "Z-Score "

وجدت هذه الدراسة أن كلا من Bankometer S-Score و Altman Z-Score يظهران أوجه تشابه حول المركز المالي في الأعوام 2008 و 2009 و 2010 لكن الاستثناءات سادت في العامين 2011 و 2012

بصرف النظر عن ذلك وفقًا لـ Bankometer يُظهر نموذج S-Score أن صناعة مصرفية كاملة تنتمي إلى مثل هذا الموقف تتمتع بوضع مالي صحي للغاية ، بينما يُظهر نموذج Altman Z-Score حالة إفلاس محتملة ، مثل هذا التناقض ينتج خيارًا لمزيد من الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- تتراجع السلامة المالية العامة للصناعة المصرفية من "منطقة الأمان" إلى "المنطقة الرمادية" تظهر بوضوح التغيرات في السلامة المالية للصناعة المصرفية من عام 2008 إلى عام 2012.
- علاوة على ذلك ، من الواضح أيضًا أنه في عام 2012 ، كان أداء حوالي 60٪ من المؤسسات المالية في الصناعة ذات معدل مرتفع جدًا من الإفلاس يعني عدم القدرة على سداد التزامات الديون للعملاء عند الحاجة ، مثل هذا الجزء الكبير من المؤسسات المالية التي تحتل "منطقة الإفلاس" أثر بشكل كبير على السلامة المالية للقطاع المصرفي بأكمله. فقط 10٪ من المؤسسات المالية تعمل بسلامة مالية وفقًا لدرجات Altman Z –score
- يُظهر التقييم مع Bankometer S-Score الوضع المالي القوي للصناعة والحفاظ عليه خلال الفترة ، على الرغم من أن المؤسسات المالية تظهر أيضًا استقرارًا ماليًا من 2009 إلى 2012. على الرغم من أنه في عام 2008 ، هناك عدد قليل من المؤسسات الموجودة في المنطقة الرمادية ولكن لا أحد ينتمي إليها محفوفة بالمخاطر في الاستقرار المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تم الاستفادة بمعرفةعدة مؤشرات مهمة التي تستخدم لقياس السلامة المالية للمصترف ، وكيفية استخدام وتطبيق نموذج Bankometer وبالتالي معرفة الكفاءة المالية للمصارف الإسلامية في سورية.

تتميز هذه الدراسة بأنها تعمل على دراسة وتقييم المصارف الاسلامية في سورية من بداية الأزمة وحتى الوقت الراهن.

مشكلة البحث:

يتم طرح التساؤلات التالية من قبل المتعاملين مع المصارف الاسلامية او من قبل المستمثرين الذين يريدون استثمار أموالهم في هذا القطاع :

- هل سيؤدي تطبيق نموذج Bankometer الصادر عن صندوق النقد الدولي لوجود فروقات في السلامة المالية للبنوك الإسلامية السورية.
- هل سيؤدي تطبيق نموذج Bankometer الصادر عن صندوق النقد الدولي لوجود فروقات في السلامة المالية لعدة سنوات.

المنهج:

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة النسب المالية في نموذج Bankometer ، حيث تم تجميع كافة المعلومات والبيانات على ملف اكسل من التقارير السنوية للبنوك الاسلامية الثلاث المنشورة على مواقعهم الإلكترونية وعلى الموقع الإلكتروني لبورصة دمشق وذلك خلال الفترة (كانون الأول 2011 إلى كانون الأول 2020). لغرض تحقيق أهداف الدراسة ، طبق الباحث نموذج Bankometer الذي تم تطويره بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي (2000) وبالتالي معرفة المركز المالي لكل مصرف اسلامي وتصنيفها من حيث القوة المالية خلال الفترة المدروسة.

النموذج المستخدم:

تتألف متغيرات البحث من النسب المالية والتي تعكس مؤشرات نموذج Bankometer والتي تم حسابها وتطبيقها على هذه القوائم المالية للبنوك الإسلامية :

CA = Capital to Assets Ratio نسبة رأس المال إلى الأصول

EA = Equity to Assets Ratio نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول

CAR = Capital Adequacy Ratio نسبة كفاية رأس المال

NPL = Non-Performing Loans to Loans Ratio نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض

CI = Cost to Income Ratio نسبة التكاليف الى الدخل

LA = Loans to Assets Ratio نسبة القروض إلى اجمالي الأصول

أهمية البحث:

إن البنوك الإسلامية هي إحدى الركائز الأساسية التي تدعم اقتصاد الوطن حيث إن صحة البنك الإسلامي مهمة ليس فقط من أجل المودعين ولكن أيضًا للمساهمين والاقتصاد بأكمله. وبالتالي تأتي أهمية هذا البحث من خلال تطبيق نموذج Bankometer على البيانات المالية للمصارف الاسلامية في سورية وبالتالي بيان القوة المالية لكل مصرف

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم نموذج Bankometer وبيان طريقة حسابه
2. تطبيق نموذج Bankometer على القوائم المالية للمصارف الإسلامية في سورية
3. بيان القوة المالية للمصارف الإسلامية وفق نموذج Bankometer

حدود البحث:

الحدود الزمانية : البيانات المالية للبنوك الإسلامية السورية بشكل سنوي خلال الفترة الممتدة من عام 2011 الى عام 2020

الحدود المكانية : تم تطبيق الدراسة على بيانات المصارف الإسلامية في سورية وهي : مصرف البركة، مصرف الشام، مصرف سورية الدولي الإسلامي.

الفصل الثاني: مراجعات نظرية

المبحث الأول: عموميات حول التنبؤ بالتعثر المصرفي

أ- مقدمة

ب- تعريف التعثر المالي

ت- مفهوم التعثر المالي المصرفي

ث- مفهوم التنبؤ بالتعثر المصرفي

المبحث الثاني: مفهوم الفشل المالي المصرفي

المبحث الثالث: نموذج BANKOMETER وآليته الفنية

المبحث الرابع: مكونات نموذج BANKOMETER

المبحث الثاني: عموميات حول التنبؤ بالتعثر المصرفي [1]

1) مقدمة:

لما كان التعثر يؤدي في مراحل متقدة منه الى الفشل في حالة عدم البحث عن مسبباته ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله فالفشل عبارة عن عدم قدرة المنشأة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي الى الحالة التي عليها المنشأة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها، او استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي [2]

وهو ينقسم إلى :

- فشل اقتصادي : Economic Failure

في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون الصافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المنشأة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها [3]

- فشل مالي : Financial Failure

في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها. [4]

ذهب البعض الى ان هناك فرق بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه :

- التعثر المالي : يعني نقص العوائد أو توقفها وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها.
- الفشل المالي : يعني التوقف كليا عن سداد الالتزامات مما يؤدي الى الإفلاس أو توقف النشاط. [5]

---

[1] مرابط محمد ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، الجزائر " فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية" -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية– مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – المجلد 8 العدد 1 – مارس 2021

[2] الخضيري، 1996 ، (نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية) 2011)

[3] Ross, Westefield. & Jaffe, Jeffrey. (2008). Corporate Finance. 8th. edition. USA.

[4] Schall, D‹L‹. & Haley, W‹C. (1986). Introduction to Financial Management. McGraw-Hill Book company. USA.

[5] غريب، أحمد محمد، 2001، "مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام المصرية" ، مجلة البحوث التجارية، مجلد 23(1)، جامعة الزقازيق، مصر

2) تعريف التعثر المالي

يعتبر موضوع التعثر المالي أو الإفلاس الفني من أهم المواضيع التي وجه الباحثون اهتمامهم لها وذلك لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى العديد من الفئات العاملة فيه. وبالرغم من أن مفهوم الافلاس هو مفهوم قانوني يرتبط بإعلان أو بإشهار المؤسسات او المنشآت إفلاسها، إلا أنه غالبا تختلط المفاهيم في هذه الأبحاث بحيث تستخدم العديد من المصطلحات ككلمات مترادفة المعنى مثل الإفلاس – الفشل – العسر – التعسر ، وبالتالي تختلط المعايير المالية والقانونية والاقتصادية التي توصف حالة المؤسسة المسماة بالمفلسة او الفاشلة او المعسر او المتعثرة ، ويعود ذلك بشكل رئيسي لاختلاف الظروف التي تخضع لها الأبحاث من بلد لآخر .

فيما يلي ستيم تقديم تعاريف محددة للمصطلحات السالفة :

الإفلاس: يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها بحيث يتم اشهار افلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد الديون الى أصحابها.[6]

الإعسار أو ضعف الملاءة: لعل أقصى درجات فشل المؤسسة هو عندما تصل إلى درجة الإفلاس التي تتميز ليس فقط بعدم مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية وإنما خصومها تتجاوز موجوداتها، أي أن حقوق المساهمين في الميزانية تصبح سالبة لكونها استهلكت بتسديد الخسائر السابقة.[7] أما من الناحية المالية فيقصد بهذه الحالة العسر المالي أو ضعف الملاءة المالية، عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.[8]

وهنا يمكن أن يظهر مفهومان للعسر المالي:[9]

- المفهوم الأول وهو العسر المالي الفني؛ وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطاليب.

---

[6] د.الشريف، ريحان ، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة ، (التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة) ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد 16 – جوان 2007 ، ص2

[7]- د. يونس، على حسن: الإفلاس، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، 1998 ،ص3 وص5

[8]- الزعبي، هيثم محمد: الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2000 ،ص 37.

[9]- د.عبد الله، خالد أمين: التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل، مجلة المصارف العربية،ع 93،148 ،ص 35-36.

- المفهوم الثاني وهو العسر المالي الحقيقي؛ وهو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطاليب.

التعثر المالي : يمكن تعريف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلي آخر .وغالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معا وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي.[10]

الفشل المالي: يعد الفشل المالي من الأمور الخطيرة التي تتعرض لها الأنشطة المالية في الشركات وتتعدد أسباب حدوثه وكلها تقود الى الإفلاس والتصفية، وتمثل مرحلة تمر بها الشركة من مراحل الانحدار المالي لحين الوصول الى التصفية المالية

3) مفهوم التعثر المالي المصرفي:

حيث يعرف بأنه "تلك المرحلة التي وصل المصرف إلى حالة من الإضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعله قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسه سواء كانت هذه الإضطرابات تعني عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه الغير ، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعله مضطرا إلى إيقاف نشاطه من حين إلى آخر، وغالباً ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معاً وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي" .[11]

هنالك مفاهيم متعددة للتعثر من وجهات نظر متنوعة نوجزها في:

- التعثر الاقتصادي : أي تعثر المصرف في تحقيق هدفه كمؤسسة اقتصادية مصرفية، تعمل في ظل ظروف اقتصاد ما، حيث يعرف التعثر الإقتصادي المصرفي بأنه الحالة التي يعجز فيها المصرف عن تحقيق الهدف الأساسي له، وهو تحقيق عوائد من استثماراته ومحفظة قروضه تساوي على الأقل تكاليفه التشغيلية والتكلفة المتوسطة المرجحة لمصادر تمويله أو تفوقها، سواء الداخلية منها أم

[10] د.الشريف، ريحان ، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة ، مرجع سابق، ص6

[11] سار فخري، عبد اللطيف، 2017 ، "اتعثر المالي المصرفي: الأسباب وأساليب المعالجة"، العراق: البنك المركزي العراقي. ص5

الخارجية. أو هو عدم قدرة الإدارة المصرفية على تحقيق عائد على الاستثمار، يفوق معدلات الفائدة السائدة في السوق، ويتلاءم مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات ، أي عدم قدرة المصرف على تحقيق عوائد متلائمة مع درجة المخاطرة، ومرضية للمساهمين ولحملة السندات وللمودعين (أصحاب المصالح). [12]

- التعثر المالي : ويمر هذا النوع من التعثر بمرحلتان:

1. العسر المالي (أزمة السيولة) : وهي المرحلة التي تكون فيها المؤسسة المصرفية غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها مع أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي التزاماتها، حيث تمتاز هذه الحالة بضعف في ربحية المصرف وضعف في التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة، فهو لا يشكل خطرا حقيقيا ولكن تكراره يؤدي إلى فقدان المصرف لسمعته الإئتمانية. وقد يستطيع المصرف تجاوز حالة نقص السيولة لديه من دون وقوعه في الفشل المالي الكلي، وذلك ببيع بعض موجوداته لتغطية التزاماته المستحقة والعاجلة. [13]
2. التعثر المالي الكلي : هي المرحلة التي تلي الإعسار المالي، حيث تكون المؤسسة المصرفية قريبة من الإفلاس وعاجزة عن سداد التزاماتها، إضافة إلى كونها تعاني تراكما للخسائر بشكل كبير، فتتجاوز القيمة السوقية لالتزاماتها القيمة السوقية لموجوداتها، أي أنها حتى لو قامت ببيع موجوداتها بأكملها لن تكون قادرة على تغطية كامل التزاماتها ، وتكون قيمة رأس المال المصرفي سالبة. [14]

- الافلاس المالي : وهو عبارة عن إعلان قانوني بأن البنك في محنة مالية لا يستطيع مقابلةحقوق الغير لديه، أو توقف أنشطته تمهيدا لتصفية أصوله وسداد الالتزامات المستحقة عليه، وتعتبر بالمحصلة النهائية لحالة الفشل المالي للبنك. [15]

---

[12] الحموي، نرمين محمد غسان، 2016 ، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ، جامعة دمشق ، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين، تخصص أسواق مالية، ص25

[13] Hassanpour, Sara, & Mehdi nazemi Ardakani. (2017). "the effect of pre-bankruptcy financial distress on earnings management tools." international review of management and marketing 7 (3), p219

[14] مرابط محمد ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، الجزائر – مرجع سابق – المجلد 8 العدد 1 – مارس 2021 ، ص6

[15] Onakoya, Adegbemi Babatunde, & Olotu Eunice Ayooluwa. (2017). «bankruptcy and insolvency: an exploration of relevant theories. » international journal of economics and financial, 7 (3), p217

4) مفهوم التنبؤ بالتعثر المصرفي:

هو عبارة عن التنبؤ بوضع البنك مستقبلا من خلال قوائمه المالية ومعرفة مدى إمكانية إستمراريته والأخطار المحتملة التى تواجهه، وتكون عملية التنبؤ حجر الأساس التي يستند عليه في عمليات اتخاذ القرار والتخطيط، ويمكن ذلك من خلال التنبؤ في تقدير الإحتياجات المالية لإتمام العمليات التشغيلية، والتنبؤ بالتعثر أيضا مصدر لإهتمام المحللين الماليين الذين بدورهم يتخذون قرارات التمويل وغيرها.

كما يعرف أيضا بأنه: " عملية حسابية لتقدير التغيرات المستقبلية المحتملة التي يمكن الحصول عليها من خلا ل القوائم المالية المنشورة ولهذه النماذج المختصة في التنبؤ مناهج وأسس ونماذج يمكن التوصل من خلالها لتنبؤات دقيقة تفيد بتقليل المخاطر ".[16]

ويمكن إبراز أهمية التنبؤ بالتعثر المالي في ما يلي [17]

- يساهم التنبؤ بالتعثر المالي في إعطاء صورة لما سيكون عليه البنك مستقبلا؛
- يعتبر معلومة هامة تفيد الإدارة في التخطيط لتمويل إحتياجاتها؛
- يساهم التنبؤ المالي في تحقيق نوع من الرقابة المسبقة التي تكشف الأخطاء قبل وقوعها حيث يتسنى اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب؛

[16] محمد، مرابط ، 2020 ، "فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية – مرجع سابق

[17] عليوي ,زهرة حسن، 2015، "نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المختلطة." مجلة الإدارة والإقتصاد. العدد 103، ص239

المبحث الثالث: مفهوم الفشل المالي المصرفي

هو الحالة التي تضعف فيها قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وتتأثر ملاءتها المالية، حتى تصبح قيمة المصرف السوقية الصافية سالبة، حيث يمر المصرف المعسر الذي يرتفع احتمال وقوعه بالفشل المالي الكلي بمرحلتين:[18]

1. مرحلة نقص السيولة : تقوم المؤسسات المصرفية بإقراض معظم الودائع لديها وتشغيلها في استثمارت متنوعة الآجال مقابل احتفاظها بنسبة منخفضة من السيولة لتغطية عمليات السحب اليومي، حيث يحدد هذه النسبة المصرف المركزي، وفي حال تجاوزت عمليات السحب اليومي نسبة السيولة المحتفظ بها يجد المصرف نفسه أمام نقص في السيولة، وبالتالي يكون غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه
2. مرحلة أزمة الائتمان : وهي امتناع المؤسسة المصرفية عن منح الائتمان نتيجة تخوفها من انخفاض نوعية محفظة القروض لديها، وتعثر نسبة كبيرة من محفظة القروض لديها، وتحولها إلى قروض غير منتجة نتيجة ظروف الاقتصاد غير الملائمة، أو عندما لا تمنح إدارة الائتمان المصرفية القروض للعملاء، بناء على أسس علمية ودراسات جدوى واقعية، وخاصة عندما يكون لهؤلاء المقترضين ملاءة مالية مشكوك فيها، مما يؤدي إلى زيادة احتمال عجز هؤلاء العملاء عن السداد.

أهمية التنبؤ بالفشل المالي:

يعتبر إيجاد طريقة يمكن من خلالها التنبؤ باحتمالية الفشل المالي لمؤسسة اقتصادية ما أمرا ضرورياً قبل وقت كاف من الزمن، بغرض اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة التي تمنع من حصول الفشل المالي، لعظمة آثار التعثر أو الإفلاس على الاقتصاد وكل من يتعامل مع المؤسسة من مستثمرين ودائنين وادارة وجهات حكومية ومراجعِي الحساباتِ وغيرهم. [19]

---

[18] نيرمين الحموي، 2016 ، نموذج مقترح لمتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق، كمية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، صحيفة رقم 14 و 15 بتصرف

[19] د.العمار، رضوان و ا. قصيري، حسن ، 2015 ، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 37 العدد 5 لعام 2015 ، ص 134 بتصرف

المبحث الرابع: نموذج BANKOMETER وآليته الفنية

إن تطور العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجد الحاجة إلى توفير نظم رقابية متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف , وبيان وتوصيف المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي والإفصاح عنها بالشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها. [20]

هناك العديد من النماذج المتاحة لتحليل سلامة البنك ، من بينها Bankometer الذي تم تطويره مؤخرًا وهو نهج بسيط يستخدم النسب المالية المشتقة من إطار CAMELS ومعلمات اختبار الإجهاد CLSA مع تعديلات طفيفة في النسب المئوية لتجميع سلامة البنك. في هذا النموذج يتم قياس سلامة البنك من خلال درجة تسمى درجة الملاءة (S-Score)

في تحديد قضايا الإعسار والقضاء على أوجه القصور التي أشار إليها نهج Bankometer ، قد يكون هذا الإجراء مفيدًا للإدارة الداخلية للبنك. يمكن استخدامه ليس فقط من قبل الأفراد ولكن أيضًا من قبل الهيئات الإشرافية لإلقاء نظرة فورية على سلامة أي بنك أو ملاءته. وفقًا لتوصيات صندوق النقد الدولي (2000) ، اتخذ الباحث المبادرة واستخدم إجراءً شاملاً يسمى Bankometer الذي يتمتع بجودة تقديم أقصى قدر من النتائج الدقيقة مع الحد الأدنى من عدد المعلمات.

يمكن قياس أداء المصارف بموجب نموذج BANKOMETER عن طريق قياس ملاءة كل من متغيراته الداخلة في النموذج التي حددت من قبل العالم ALTMAN ، بعد إجراء تجارب متعددة في إدخال وإخراج المؤشرات حتى الوصول إلى أفضل صيغة تفسر الأداء الفعلي للمصرف المدروس. [21]

من المهم للإدارة أن تركز أكثر على محاولة التنبؤ بالمصارف المعرضة للإعسار المالي في المستقبل القريب باستخدام نموذج BANKOMETER. [22]

---

[20] https://www.aam-web.com/ar/subject_detail/357/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A_CAMELS_

[21] وائل عبيد، 2019 ، "مقا رنة بين نموذج CAMELS ونموذج BANKOMETER " رسالة ماجستير في الإدارة التنفيذية، اخصاص إدارة مالية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، ص14

[22] LAILA, N. AND WIDIHADNANTO, F. 2017, Financial Distress Prediction Using Bankometer Model on Islamic and Conventional Banks: Evidence from Indonesia. Int. Journal of Economics and Management 11 (S1): (2017), page 173.

والقدرة على التنبؤ بالفشل أو الإعسار المالي أمر مهم على جميع الأصعدة، سواء المصارف المركزية او المستثمرين أو المودعين، وقد عرفت المعايير الشرعية الإعسار بقولها هو: "عدم القدرة في الحال عمى أداء ما ترتب في الذمة من حقوق مالية" [23]

تاريخ تطور النموذج:

يعد تحليل الإفلاس باستخدام النسب المالية المنهجية الأساسية التي بدأها التمان (1968) من خلال تقديم نسبة نجاح أعلى. في المرحلة الأولية ، تم تطوير نموذج Z-Score لقطاع التصنيع مع توقع معدل دقة الإفلاس بحوالي 80٪. في وقت لاحق ، ظهر نموذج Z-Score مع تطوير إضافي لتقييم إفلاس القطاع المصرفي وإظهار دقة رائعة بنسبة 70 ٪ للتنبؤ. في وقت لاحق ، ظهر نموذج Altman Z-Score المستخدم من قبل عدد من الباحثين لقياس الإفلاس في مختلف الدول والنموذج بدقة أعلى. في عام 2002 ، طور صندوق النقد الدولي نموذجًا يسمى Bankometer S-Score والذي يعتمد أيضًا على النسب المالية وخاصة إطار CAMEL للقطاع المصرفي. بعد الأزمة المالية لعام 2009 ، لوحظ أن عددًا من الصناعات قد تحول إلى إفلاس وهذا جذب الباحثين من مختلف المجالات لإجراء دراسات في بلدان مختلفة باستخدام نموذج Z-Score و Bankometer.

تقييم أداء البنوك باستخدام CAMELS : [24]

إن تطور العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجد الحاجة إلى توفير نظم رقابية متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف , وبيان وتوصيف المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي والإفصاح عنها بالشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها .

ولهذه الغاية بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980 من طرف المصرف الفيدرالي الأمريكي حيث تتمثل هذه الطريقة في مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم تحليل الوظيفة المالية لأي مصرف , ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة من الوسائل الرقابية المباشرة التي تمارسها الجهات الرقابية على المصارف , ويتكون نظام التقييم المصرفي CAMELS من ستة مقومات هي[1] :

- كفاية رأس المال Capital Adequacy
- جودة الأصول Asset Quality
- جودة الإدارة Management Quality

[23] المعيار الشرعي رقم 43 بعنوان "الإفلاس"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص 1102

[24] مخلف، سليمان ، ماجستير إدارة أعمال، نظام التقييم المصرفي CAMELS ، مجلة المحاسب العربي، مقال في العدد الحادي عشر ، 2016

- إدارة الربحية Earning Management
- درجة السيولة Liquidity Position
- الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk

إن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS، هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر .

وقد أثبت نظام CAMELS بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد , كما أنه أثبت فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص .

نظرة عامة عن صندوق النقد الدولي: [25]

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم. وفي هذا السياق، يعمل على تيسير التجارة الدولية، وزيادة توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويساعد في جهود الحد من الفقر على مستوى العالم. والصندوق تديره البلدان الأعضاء وعددها 190 بلدا، وهو في موضع المسؤولية أمامها

جدول رقم (1) : حقائق سريعة عن صندوق النقد الدولي

حقائق سريعة عن صندوق النقد الدولي	
الأعضاء	190 بلدا
المقر	واشنطن العاصمة
المجلس التنفيذي	24 مديرا تنفيذيا يمثل كل منهم بلدا واحدا أو مجموعة بلدان
الموارد البشرية	حوالي 2700 موظف من 150 بلدا
مجموع حصص العضوية	477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (692 مليار دولار أمريكي)
الموارد المقترضة	498 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (723 مليار دولار أمريكي)
المبالغ المرصودة بموجب اتفاقيات الإقراض الحالية	130 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (189 مليار دولار أمريكي)، منها 92 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (134 مليار دولار أمريكي) لم تُسحب بعد
أكبر المقترضين	اليونان وأوكرانيا وباكستان ومصر
أكبر القروض الوقائية	المكسيك وكولومبيا والمغرب

[25] https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

المشاورات في سياق الرقابة	132 مشاورة في 2014، و124 في 2015 و 132 في 2016
الإنفاق على تنمية القدرات	332 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2016، أي أكثر من ربع إجمالي ميزانية الصندوق.
الأهداف الأصلية	▪ تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي؛ ▪ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية؛ ▪ تشجيع استقرار أسعار الصرف؛ ▪ المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف؛ ▪ إتاحة الموارد (بضمانات كافية) للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات

النشأة والرسالة: تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في يوليو 1944 في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية. وكانت البلدان الأربعة والأربعين الحاضرة في المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي وتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي. وتتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمَكِّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينها.

حقوق السحب الخاصة : يصدر الصندوق أصلا احتياطيا دوليا يعرف باسم حقوق السحب الخاصة، أو اختصار SDRI ، ويمكن استخدامه كعنصر مكمل للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويبلغ مجموع المخصصات العالمية الحالية نحو 204 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 296 مليار دولار أمريكي). ويجوز للبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى، إذا أرادت ذلك.

الحوكمة والهيكل التنظيمي: الصندوق مسؤول أمام حكومات بلدانه الأعضاء. وعلى رأس هيكله التنظيمي يأتي مجلس المحافظين الذي يتألف من محافظ ومحافظ مناوب من كل بلد عضو، وعادة ما يكونون من كبار المسؤولين في البنك المركزي أو وزارة المالية. ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة سنويا في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي .وتضم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في عضويتها أربعة وعشرين من أعضاء مجلس المحافظين. وتقوم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، اختصار IMFCI ، بتقديم المشورة للمجلس التنفيذي حول مراقبة وإدارة النظام النقدي والمالي الدولي. أما عمل الصندوق اليومي فيشرف عليه المجلس التنفيذي الذي يضم 24 عضوا يمثلون كل أعضاء الصندوق ويدعمه خبراء الصندوق. والمدير العام هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي، ويعاونه في أداء مهمته أربعة نواب.

المبحث الخامس: مكونات نموذج بانكومتر

طور صندوق النقد الدولي (IMF) نموذجًا بمعايير لتحديد السلامة المالية للشركات. يتناول هذا الفصل تحليل السلامة المالية للبنوك المختارة وتحديد العوامل التي تحدد السلامة المالية لبنوك مختارة في سورية من خلال نموذج Bankometer .

يتم تطبيق نموذج Bankometer على المستوى العالمي والذي ينص على إجراء لقياس ضعف البنك الفردي. يساعد النموذج في العثور على درجات الملاءة المالية للبنوك لتجنب قضايا الإعسار وقياس الوضع المالي من خلال مراعاة مساهمة كل نسبة في النموذج وفقًا لمعايير صندوق النقد الدولي 2000 .

$$S = 1.5 * CA + 1.2 * EA + 3.5 * CAR + 0.6 * NPL + 0.3 * CI + 0.4 * LA$$

"S" تعني درجة الملاءة.

- (CA): نسبة رأس المال إلى الأصول

تحسب نسبة رأس المال إلى الأصول مقدار الأصول التي يتم تمويلها إما عن طريق حقوق الملكية أو الديون طويلة الأجل ، وكلما زادت النسبة تعني أن البنك أكثر أمانًا حيث يتم تمويل الأصول من خلال أموال طويلة الأجل. وفقًا لمعايير Bankometer.

- (EA) : نسبة حقوق الملكية إلى الأصول

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول التي تقيس مقدار الأصول التي تساهم بها استثمارات المالكين من خلال مقارنة إجمالي حقوق الملكية في البنك بإجمالي الأصول. وكلما ارتفعت النسبة ، كلما كان الوضع المالي للبنك أكثر أمانًا ويتم تمويل الجزء الأكبر من الأصول من خلال رأس المال السهمي وأقل اعتمادًا على التمويل الخارجي.

- (CAR) : تقيس نسبة كفاية رأس المال

وضع رأس مال البنك وتعرف أيضًا باسم نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. يشير ارتفاع معدل الفائدة على الاستهلاك إلى أن البنوك آمنة ومن المرجح أن تفي بالتزاماتها المالية. تتأثر درجات البنوك بشكل أساسي بمعدلات كفاية رأس المال.

- (NPL): نسبة القروض المتعثرة إلى القروض

تقيس عرض القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. تشير النسبة الأعلى إلى ارتفاع القروض غير المنتجة التي يقدمها البنك. (تأخير في استرداد الفائدة لأكثر من 90 يومًا)

- (CI): نسبة التكلفة إلى الدخل

تقارن هذه النسبة بين مصاريف التشغيل وإيرادات التشغيل (باستثناء المصاريف غير النقدية وإيرادات التشغيل). كلما انخفضت النسبة كلما زادت أرباح البنك

- (LA): نسبة القروض إلى الأصول

تشير النسبة إلى نسبة أصول البنوك التي يتم تمويلها بالديون بدلاً من حقوق الملكية. يتم استخدام النسبة لتحديد المخاطر المالية للبنك. وكلما ارتفعت النسبة زادت القروض التي تساهم بشكل إيجابي في إيرادات البنوك ولكن لها تأثير سلبي على سيولة البنوك.

لتحليل معلمات مقياس البنوك بشكل فردي ، وضع صندوق النقد الدولي حدودًا لبنك سليم ماليًا على النحو التالي ، يوصي صندوق النقد الدولي (2000) بستة نسب مالية مختلفة يمكن دمجها لقياس الفرق بين بنك يعاني من ضائقة مالية وبنك في مركز مالي قوي

معلمات Bankometer وحدود صندوق النقد الدولي:

- نسبة رأس المال إلى الأصول: أكثر من أو تساوي 4٪
- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول: أكثر من أو تساوي 2٪
- نسبة كفاية رأس المال: بين 8٪ إلى 40٪
- نسبة القروض المتعثرة إلى القروض: أقل من أو تساوي 15٪
- نسبة التكلفة إلى الدخل: أقل من أو تساوي 40٪
- نسبة القروض إلى الأصول: أقل من أو تساوي 65٪

جدول رقم (2) : النسب المعيارية لنموذج Bankometer

Ratio	Criteria
CAR	≥ 8% - 40%
Capital to Assets	≥ 4%
Equity to total Assets	≥ 2%
NPLs to Loans	≤ 15%
Cost to Income	≤ 40%
Loans to Assets	≤ 65%

وفقًا لجميع البنوك التي لديها قيمة "S" أكبر من 70 في المائة ، فهي قادرة على الوفاء بالديون ويطلق عليها اسم بنوك سليمة ماليا ، في حين أن البنوك التي تقل قيمتها "S" عن 50 في المائة ليست قادرة على الوفاء بها. يتم تحديد المنطقة بين 50 و 70 بالمائة كمنطقة رمادية بسبب القابلية لتصنيف الخطأ.

تظهر النتائج :

- S-Score> 70 مصنفة على أنها بنوك تتمتع بأوضاع مالية جيدة وبدون صعوبات مالية.
- S-Score <70 في المنطقة الرمادية وتصنف على أنها بنوك تعاني من مشاكل مالية. هذه البنوك لديها الاحتمال المتساوي للإفلاس وبقائهم يعتمدان بشكل كبير على قرارات الإدارة
- S-Score <50 مصنفة على أنها بنوك تعاني من مشاكل مالية ثقيلة ومخاطر عالية للإفلاس

الفصل الثالث : الإطار العملي للبحث

المبحث الأول : مجتمع الدراسة

المبحث الثاني : تقييم القوة المالية للمصارف الإسلامية

باستخدام نموذج BankoMeter

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

المبحث الأول : مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة :

يبلغ عدد البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ثلاثة بنوك اسلامية وهي البنوك التي طبق البحث عليها وهي:

-1- بنك البركة -2- بنك الشام الاسلامي -3- بنك سورية الدولي الاسلامي

إن جميع المصاريف الإسلامية في سورية والتي تمثل عينة البحث تعمل تحت إشراف بنك سورية المركزي والذي يمثل السلطة الإشرافية على جميع المصارف التقليدية والإسلامية في سورية ويلتزم بقراراته وتعليماته المتمثلة بقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية.[26]

اسم المصرف	البركة - سورية	الشام	سورية الدولي الإسلامي
الشعار			
اختصار البنك	BBSY	CHB	SIIB
مدير الشركة	السيد محمد عبد الله حلبي	السيد أحمد اللحام	السيد بشار الست
تاريخ الإدراج	15-10-2014	2014-05-21	03-06- 2009
تاريخ التأسيس	29-12-2009	07-09-2006	09-04- 2007
رأس المال المصرح به (ليرة سورية)	10,000,000,000	6,000,000,000	15,000,000,000
عدد الأوراق المالية (سهم)	100,000,00	60,000,000	150,000,000
رئيس مجلس ا لإدارة	مجموعة البركة المصرفية	البنك التجاري الكويتي	السيد مأمون دركزللي
نائب رئيس مجلس ا لإدارة	السيد غسان سكر	السيد أحمد نبيل الكزبري	السيد باسم زيتون
عضو مجلس إدارة	مجموعة البركة المصرفية	البنك التجاري الكويتي	الدكتور نبيل الياس
عضو مجلس إدارة	السيد باسم التاجي	الدكتور علي مهران خونده	السيد تيسير الزعبي
عضو مجلس إدارة	السيد امير عصاصة	خزانة تقاعد المهندسين	السيد أحمد نحاس
عضو مجلس إدارة	السيد محمد لبيب أخوان	السيد أسامة الطاهر	السيد قاسم زيتون
	السيد محمد أيمن المولوي		
الموقع الالكتروني	albarakasyria.com	mbank.sy	siib.sy

[26] التعليمات الصادرة من مجلس النقد والتسليف التابع لمصرف سورية المركزي والصدر بتاريخ 2007/1/23

مصرف البركة :

تم الترخيص لمصرف البركة كشركة مساهمة مغفلة عامة في سورية ، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزاراء الصادر بتاريخ 28 حزيران 2007 ، تمت الموافقة على اعتماد النظام الأساسي لمصرف البركة سورية كشركة مساهمة مغفلة بناء على قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم 1564 بتاريخ 21 حزيران 2009 ، وقرار مجلس النقد والتسليف بتاريخ 13 أيار 2009 ، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعديلاته الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة وتعليماته التنفيذية، وقانون رقم 23 لعام 2002 وتعديلاته ، وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف ، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. [27]

يقوم البنك بتقديم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفيّة المتميّزة للشّركات والأفراد بما يتوافق والمتطلبات المتغيّرة للسّوق المصرفي المحلّي وبما يتوافق مع قرارات الهيئة الشّرعية بما لا يخالف قرارات مجلس النّقد والتّسليف وقرارات مصرف سورية المركزي , وبما يتوافق مع المعايير الشّرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة.

يذكر أن بنك البركة سورية حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية للعام 2015 ، ضمن مجموعة الجوائز التي تمنحها مجلة غلوبال فاينانس Global Finance الأمريكية المتخصصة في مجال البنوك والتمويل لمؤسسات الصيرفة والتمويل العالمية. [28]

مصرف الشام :

مصرف الشام هو شركة مساهمة مغفلة عامة في سورية ، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزاراء الصادر بتاريخ 7 أيلول أيلول 2006 ، وبناء على قرار صادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007 ، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية، وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 ، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 ، وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف ، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

[27] حقي ، بسام ، " دراسة أثر الهيكل التمويلي في أداء المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي " ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال التخصصي ، ص57 ، التقرير السنوي لمصرف البركة ، 2018 ، ص12 ، بتصرف

[28] https://www.albaraka.com.sy/page/view/about-bank?lang=ar

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل سورية، والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية.[29]

تأسس المصرف برأس مال قدره 8,000,000,000 ليرة سورية – سجل تجاري رقم 14809 و سُجِّل في سِجل المصارف بالمصرف المركزي برقم 15 ، و يُعتبر مصرف الشام أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له .

وتخضع أنشطة و عمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي ورقابة الهيئة الشرعية ، وفي يونيو عام 2020 وافقت الهيئة العامة للبنك على زيادة رأسماله عن طريق ضم الأرباح المحققة لعام 2019 بقيمة ملياري ليرة سورية ليصبح رأسماله 8 مليارات ليرة سورية. [30]

مصرف سورية الدولي الإسلامي :

مصرف سورية الدولي الإسلامي هو شركة مساهمة مغفلة عامة في سورية ، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 أيلول أيلول 2006 ، وبناء على قرار صادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007 ، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية، والقانون التجارة رقم 28 لعام 2001 وتعليماته التنفيذية ، والقانون رقم 23 لعام 2002 ، وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 وقانون الشركات رقم 33 لعام 2007 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تم تسجيل المصرف في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي تحت رقم 16 بوصفه مصرفا خاصا، وتم التداول بأسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية وكل ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. [31]

تأسس المصرف برأسمال قدره 5.000.000.000 ليرة سورية وبدأ بتقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من العام 2007 من خلال فرعين مصرفيين.

[29] حقي ، بسام ، مرجع سابق، ص57 ، التقرير السنوي لمصرف الشام ، 2018 ، ص6 ، بتصرف

[30] https://chambank.com/ar/

[31] حقي ، بسام ، مرجع سابق ، ص56 ، التقرير السنوي لمصرف الدولي الاسلامي ، 2018 ، ص10، بتصرف

قام البنك بزيادة رأسماله على عدة مراحل ليصل رأسماله إلى 15.000.000.000 ليرة سورية منتصف العام 2019، وبذلك يكون أول مصرف إسلامي في سورية يحقق متطلبات القانون رقم 3 للعام 2010 القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الإسلامية إلى 15.000.000.000ليرة سورية. [32]

مصادر بيانات الدراسة :

تم الحصول على البيانات المالية من التقارير السنوية للمصارف الاسلامية ، كما تم تطبيق الدراسة على ملف اكسل للفترة بين (2011 – 2020)

[32] https://www.siib.sy/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83

المبحث الثاني : تقييم قوة المركز المالي للمصارف الاسلامية

باستخدام نموذج Bankometer

سيقوم الباحث بدراسة النسب المالية المكونة لنموذج Bankometer للمصارف الثلاث من خلال تطبيق البيانات المعلنة في النموذج وبيان مدى قوة المركز المالي لكل منها وتصنيفها وبالتالي الحكم على أداء المصرف خلال الفترة المدروسة وفقا لهذا النموذج

خطوات الدراسة :

1) حساب النسب المالية لجميع المصارف الاسلامية خلال فترة الدراسة من 2011 والى 2020 كل سنة على حدا .
2) حساب مؤشر نموذج Bankometer : للمصارف الثلاث بناء على المعطيات السابقة خلال الفترة المدروسة ووفقا لما حدده العالم Altman بأن البنوك التي يكون مؤشرها يزيد عن 70% فهي ذات أداء مالي قوي ، في حين أن البنوك التي يقل مؤشرها عن 50% فهي داخلة في المنطقة الحرجة تجاه الإعسار المالي ، في حين اذا كان المؤشر بين 50% و 70% يتم تعريفها بأنها منطقة رمادية وتحتاج الى تحليل وضعها لتحليل الخطأ والمسارعة في العلاج .
3) بيان وتحليل نتائج النسب المالية لكل مصرف ومدى قوته المالية خلال فترة الدراسة وأي مصرف حقق النتيجة الأفضل في كل عام من أعوام فترة الدراسة
4) ترتيب المصارف حسب الأفضل وفقا لنتائج نموذج Bankometer خلال سنوات الدراسة من 2011 حتى 2020
5) حساب كل نسبة من النسب المالية لنموذج Bankometer لكل المصارف خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 مع الرسم البياني لكل منها وهي كالتالي: نسبة رأس المال إلى الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول، نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض، نسبة التكاليف الى الدخل، نسبة القروض إلى اجمالي الأصول.
6) بيان وتحليل نتائج كل نسبة مالية على حدا لكل المصارف خلال سنوات الدراسة

7) حساب نتيجة S لنموذج Bankometer لكل المصارف خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 مع الرسم البياني

8) بيان وتحليل نتيجة S لنموذج Bankometer لكل المصارف خلال سنوات الدراسة

وفيما يلي تحليل نموذج Bankometer في كل عام بشكل مستقل :

ظهرت نتائج النموذج 2011 على الشكل التالي : جدول رقم (3) :

2011								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	14.78%	14.36%	45.00%	0.13%	73.39%	21.02%	227.41%	
CHB	38.26%	37.13%	56.91%	8.26%	45.65%	37.12%	334.63%	
SIIB	12.81%	13.99%	45.66%	8.90%	45.22%	45.11%	232.77%	

المصدر من إعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2011 أن مصرف الشام حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف الدولي الاسلامي في المركز الثاني بينما حل مصرف البركة في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المطلوبة في CA، EA، NPL ، LA ، ولكنها تجاوزت الحد المطلوب في CAR وهي نسبة رأس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر حيث نجد ان كلها تجاوز نسبة 40% ، بالاضافة الى ان نسبة CI كل المصارف تجاوزت الحد المطلوب وهو 40% أي أن نسبة التكلفة الى الدخل زادت وبالتالي أرباح البنوك كانت أقل بسبب ارتفاع النسبة وخاصة مصرف البركة

كما أننا نلاحظ أن المصرف الأفضل هو مصرف الدولي الاسلامي لأنه جاء ضمن الحد المطلوب لمعظم النسب ماعدا CAR ، و كان قريبا جدا من نسبة CI

ظهرت نتائج النموذج 2012 على الشكل التالي : جدول رقم (4) :

2012								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	10.73%	11.96%	41.00%	15.72%	45.63%	12.22%	201.95%	
CHB	19.15%	19.92%	56.29%	22.29%	70.82%	30.61%	296.50%	
SIIB	9.65%	13.99%	53.23%	19.00%	76.67%	30.33%	264.11%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2012 أن مصرف الشام حاز المركز الأول بين المصارف لجودة نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف الدولي الاسلامي في المركز الثاني بينما حل مصرف البركة في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المطلوبة في CA، EA ، LA ، ولكنها تجاوزت الحد المعياري في CAR وهي نسبة رأس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر حيث نجد كل المصارف تجاوز نسبة 40% ، ايضا نجد في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض NPL كل المصارف تجاوزت الحد المعياري وهو 40% اي هناك ارتفاع في القروض المتعثرة ، كذلك في نسبة CI كل المصارف تجاوزت الحد المعياري وهو 40% أي أن نسبة التكلفة الى الدخل زادت وبالتالي أرباح البنوك كانت أقل بسبب ارتفاع النسبة

كما نلاحظ أن مصرف البركة هو المصرف الأمثل لأنه حقق النسب المعيارية في CA، EA ، LA كما أنه كان قريبا جدا من الحدود المطلوبة في النسب الثلاث الأخرى CI، NPL ، CAR

ظهرت نتائج النموذج 2013 على الشكل التالي : جدول رقم (5) :

2013								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	7.48%	12.67%	28.00%	33.72%	20.20%	8.43%	154.09%	
CHB	8.78%	13.27%	51.26%	37.60%	35.22%	12.73%	246.73%	
SIIB	9.23%	10.41%	29.02%	51.80%	156.41%	29.32%	217.63%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2013 أن مصرف الشام حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف الدولي الاسلامي في المركز الثاني بينما حل مصرف البركة في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المعيارية في CA، EA ، LA ، ولكن فقط مصرف الشام تجاوز الحد المعياري في CAR وهي نسبة رأس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر ، ونجد أن نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض NPL تجاوزت الحد المعياري لكل المصارف وهو 15% اي هناك ارتفاع في القروض المتعثرة وخاصة مصرف الدولي الاسلامي، كذلك في نسبة CI كل المصارف كانت ضمن الحد المعياري وهو 40% ماعدا مصرف الدولي الاسلامي حيث كانت نسبة التكلفة الى الدخل مرتفعة جدا وبالتالي أرباح البنوك كانت أقل بكثير بسبب ارتفاع هذه النسبة

وبالرغم من ان مصرف البركة جاء في المركز الأخير لانخفاض نتيجة النموذج عن باقي المصارف ولكنه المصرف الأمثل لأنه جاء ضمن الحدود المعيارية لكل النسب ماعدا نسبة NPL

ظهرت نتائج النموذج 2014 على الشكل التالي : جدول رقم (6) :

2014								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	5.41%	11.73%	27.00%	35.43%	23.35%	8.80%	148.48%	
CHB	7.27%	14.30%	54.69%	36.93%	34.92%	12.34%	257.05%	
SIIB	9.31%	10.26%	23.69%	47.00%	126.22%	38.52%	190.66%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2014 أن مصرف الشام حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف الدولي الاسلامي في المركز الثاني بينما حل مصرف البركة في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المعيارية في CA، EA ، LA ، ولكن فقط مصرف الشام تجاوز الحد المعياري في CAR وهي نسبة رأس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر ، ونجد فينسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض NPL كل المصارف تجاوزت الحد المعياري لكل المصارف وهو 15% اي هناك ارتفاع في القروض المتعثرة وخاصة مصرف الدولي الاسلامي، كذلك في نسبة CI كل المصارف كانت ضمن الحد المعياري

وهو 40% ماعدا مصرف الدولي الاسلامي حيث كانت نسبة التكلفة الى الدخل مرتفعة جدا وبالتالي أرباح البنوك كانت أقل بكثير بسبب ارتفاع هذه النسبة

وبالرغم من ان مصرف البركة جاء في المركز الأخير لانخفاض نتيجة النموذج عن باقي المصارف ولكنه المصرف الأمثل لأنه جاء ضمن الحدود المعيارية لكل النسب ماعدا نسبة NPL

ظهرت نتائج النموذج 2015 على الشكل التالي : جدول رقم (7) :

2015								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	2.98%	10.93%	16.00%	18.95%	22.34%	14.89%	97.61%	
CHB	4.97%	15.25%	47.05%	8.02%	28.74%	38.39%	219.22%	
SIIB	6.48%	11.59%	30.64%	31.00%	26.51%	46.44%	176.00%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2015 أن مصرف الشام حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف الدولي الاسلامي في المركز الثاني بينما حل مصرف البركة في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المعيارية في EA ، CI ، LA ، ونجد في نسبة رأس المال الى الأصول CA ان المصارف جاءت ضمن الحد المعياري ماعدا مصرف البركة وانخفاض النسبة تشير الى ان المصرف اقل امانا لأنها لا تمول الأصول من صناديق طويلة الأجل ، وفي نسبة كفاية رأس المال او نسبة رأس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR فقط مصرف الشام تجاوز الحد المعياري 40% ، وأما نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض NPL كل المصارف تجاوزت الحد المعياري لكل المصارف وهو 15% ماعدا مصرف الشام اي هناك ارتفاع في القروض المتعثرة وخاصة مصرف الدولي الاسلامي،

واخيرا نلاحظ ان مصرف الشام حقق افضل النتائج ضمن الحدود المعيارية ماعدا نسبة CAR ، وايضا مصرف الدولي الاسلامي حقق افضل النتائج ضمن الحدود المعيارية ماعدا نسبة NPL ، وبالرغم من تحقيق المصرفين لنتائج جيدة ومتقاربة ولكن نختار مصرف الشام كأفضل مصرف بسبب ارتفاع تيجة نموذج Bankometer

ظهرت نتائج النموذج 2016 على الشكل التالي : جدول رقم (8) :

2016								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	1.99%	11.52%	15.00%	20.71%	20.15%	10.89%	92.13%	
CHB	2.67%	12.92%	41.73%	6.76%	20.48%	18.09%	183.00%	
SIIB	4.22%	13.30%	41.32%	34.00%	3.01%	24.16%	197.87%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2016 أن مصرف الدولي الاسلامي حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف الشام في المركز الثاني بينما حل مصرف البركة في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المعيارية في EA ، CI ، LA ، ونجد في نسبة رأس المال الى الأصول CA ان مصرفي البركة والشام حققوا اقل من الحد المعياري وهو 4% وانخفاض النسبة تشير الى ان المصرفين اقل امانا، وفي نسبة كفاية رأس المال او نسبة رأس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر CAR نجد ان مصرف البركة جاء ضمن الحد المعياري كما ان مصرفي الشام والدولي الاسلامي كانا قريبين جدا من الحد المعياري 40% ، وأما نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض NPL كل المصارف تجاوزت الحد المعياري وهو 15% ماعدا مصرف الشام اي هناك ارتفاع في القروض المتعثرة وخاصة مصرف الدولي الاسلامي،

واخيرا نجد مصرف الشام حقق افضل النتائج ضمن الحدود المعيارية لكل النسب ماعدا نسبة CA وتقاربه للحد المعياري في نسبة CAR

ظهرت نتائج النموذج 2017 على الشكل التالي : جدول رقم (9) :

2017								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	1.50%	8.52%	12.00%	14.18%	64.49%	12.05%	87.15%	
CHB	3.69%	17.33%	22.67%	4.47%	194.38%	30.31%	178.79%	
SIIB	3.31%	8.71%	20.01%	21.76%	104.58%	22.80%	139.00%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2017 أن مصرف الشام حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف الدولي الاسلامي في المركز الثاني بينما حل مصرف البركة في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المعيارية في EA ، CAR ، LA ، ونجد في نسبة رأس المال الى الأصول CA ان كل المصارف حققوا اقل من الحد المعياري وهو 4% وانخفاض النسبة تشير الى ان المصارف اقل امانا لأن الأصول لا تمول من صناديق طويلة الأجل ، وفي نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض NPL كل المصارف جاءت ضمن الحد المعياري وهو 15% ماعدا مصرف الدولي الاسلامي اي هناك ارتفاع في القروض المتعثرة الى اجمالي القروض ، كذلك في نسبة التكلفة الى الدخل CI كل المصارف تجاوزت الحد المعياري وهو 40% حيث كانت النسبة مرتفعة جدا خاصة مصرف الشام وبالتالي أرباح البنوك كانت أقل بكثير بسبب ارتفاع هذه النسبة

واخيرا نجد أن كل المصارف تجاوزت الحد المعياري في نسبيتين من كل النسب لكل مصرف ، حيث ان مصرف البركة ومصرف الشام حققا اقل من الحد المعياري في CA وتجاوزا الحد المعياري ل CI ، وأما مصرف البركة حقق اقل من الحد المعياري في CA وتجاوزا الحد المعياري ل CI ، NPL

وبالتالي يمكن القول ان المصرف الافضل لهذا العام حسب النسب المحسوبة هو مصرف البركة

ظهرت نتائج النموذج 2018 على الشكل التالي : جدول رقم (10) :

2018								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	1.26%	8.06%	22.00%	21.39%	41.94%	11.62%	118.63%	
CHB	3.35%	6.27%	26.22%	3.00%	74.51%	34.61%	142.32%	
SIIB	3.74%	7.52%	16.39%	10.52%	59.92%	38.64%	111.74%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2018 أن مصرف الشام حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف البركة في المركز الثاني بينما حل مصرف الدولي الاسلامي في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المعيارية في EA ، CAR ، LA ، ونجد في نسبة رأس المال الى الأصول

CA ان كل المصارف حققوا اقل من الحد المعياري وهو 4% مع تقارب مصرفي الشام والدولي الاسلامي من الحد المعياري وانخفاض النسبة تشير الى ان المصارف اقل امانا لأن الأصول لا تمول من صناديق طويلة الأجل ، وفي نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض NPL كل المصارف جاءت ضمن الحد المعياري وهو 15% ماعدا مصرف البركة الذي تجاوز الحد بنسبة بسيطة، كذلك في نسبة التكلفة الى الدخل CI كل المصارف تجاوزت الحد المعياري وهو 40% ماعدا مصرف البركة الذي كان قريبا جدا من الحد المعياري وهذا يعني ان أرباح البنوك كانت قليلة بسبب ارتفاع هذه النسبة

وبالمقارنة بين المصارف الثلاث نجد أن مصرف الشام حقق النتيجة الأفضل بالرغم من تجاوزه الحد المعياري في نسبة CI وتقاربه مع الحد المعياري ل CA وتحقيقه لأعلى نسبة في CAR وفي النتيجة النهائية للنموذج

ظهرت نتائج النموذج 2019 على الشكل التالي : جدول رقم (11) :

2019								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
BBSY	0.30%	11.48%	30.00%	8.63%	46.65%	22.01%	147.21%	
CHB	3.25%	15.49%	25.75%	1.64%	44.20%	39.64%	143.68%	
SIIB	2.19%	4.87%	10.36%	0.06%	48.57%	55.37%	82.15%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2019 أن مصرف البركة حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف في المركز الثاني الشام بينما حل مصرف الدولي الاسلامي في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المعيارية في EA ، CAR ، NPL ، LA ، ونجد في نسبة رأس المال الى الأصول CA ان كل المصارف حققوا اقل من الحد المعياري وهو 4% مع تقارب مصرف الشام الاسلامي من الحد المعياري وانخفاض النسبة تشير الى ان المصارف اقل امانا لأن الأصول لا تمول من صناديق طويلة الأجل ، ، وفي نسبة التكلفة الى الدخل CI كل المصارف تجاوزت الحد المعياري وهو 40% وهذا يعني ان أرباح البنوك كانت قليلة بسبب ارتفاع هذه النسبة

وبالمقارنة بين المصارف الثلاث نجد أن مصرف الشام حقق النتيجة الأفضل بالرغم من أنه حقق نسبة أقل مع الحد المعياري ل CA وتجاوزه الحد المعياري بنسبة صغيرة ل CI ولكنه حقق أعلى نسبة في كفاية رأس المال CAR وفي النتيجة النهائية للنموذج

ظهرت نتائج النموذج 2020 على الشكل التالي : جدول رقم (12) :

2020								
Variable	CA	EA	CAR	NPL	CI	LA	S	Rate
Percentage	≥ 4%	≥ 2%	40% ≤ CAR ≥ 8%	≤ 15%	≤ 40%	≤ 65%	50<S<70	
Banks Names								
SSBY	1.86%	11.32%	29.00%	30.18%	20.33%	8.17%	145.34%	
CHB	4.34%	34.68%	37.46%	2.07%	19.88%	60.81%	209.53%	
SIIB	1.13%	6.39%	11.53%	4.34%	25.11%	52.45%	78.23%	

المصدر من اعداد الباحث

أظهرت نتائج التحليل لعام 2020 أن مصرف الشام حاز المركز الأول بين المصارف لارتفاع نتيجة نموذج Bankometer وجاء مصرف في المركز الثاني البركة بينما حل مصرف الدولي الاسلامي في المركز الأخير، أيضا حققت المصارف الثلاث النسب المعيارية في EA ، CAR ، CI ، LA ، ونجد في نسبة رأس المال الى الأصول CA ان كل المصارف حققوا اقل من الحد المعياري وهو 4% ماعدا مصرف وانخفاض النسبة تشير الى ان المصارف اقل امانا لأن الأصول لا تمول من صناديق طويلة الأجل ، وفي نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض NPL كل المصارف جاءت ضمن الحد المعياري ماعدا مصرف البركة

وبالمقارنة بين المصارف الثلاث نجد أن مصرف الشام هو الأفضل لأنه حقق أعلى نسبة في EA و CAR و LA كما أنه حقق أعلى نتيجة للنموذج

ويمكن ترتيب المصارف حسب الأفضل وفقا لنتائج نموذج Bankometer خلال سنوات الدراسة من 2011 حتى 2020 وفق الجدول التالي: جدول رقم (13) :

	أفضل المصارف بالنسبة لنموذج Bankometer خلال سنوات الدراسة									
	2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
Bank	الشام	الشام	الشام	البركة	الشام	الشام	البركة	البركة	البركة	الدولي
S	209.5%	143.7%	142.3%	87.2%	183.0%	219.2%	148.5%	154.1%	201.9%	232.8%

المصدر من اعداد الباحث

حساب كل نسبة من النسب المالية لنموذج Bankometer لكل المصارف خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 :

اولا - نسبة رأس المال الى الأصول CA : جدول رقم (14) :

CA										
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
BBSY	1.86%	0.30%	1.26%	1.50%	1.99%	2.98%	5.41%	7.48%	10.73%	14.78%
CHB	4.34%	3.25%	3.35%	3.69%	2.67%	4.97%	7.27%	8.78%	19.15%	38.26%
SIIB	1.13%	2.19%	3.74%	3.31%	4.22%	6.48%	9.31%	9.23%	9.65%	12.81%

المصدر من اعداد الباحث

الشكل رقم (1) المخطط البياني لنسبة رأس المال الى الأصول: [33]

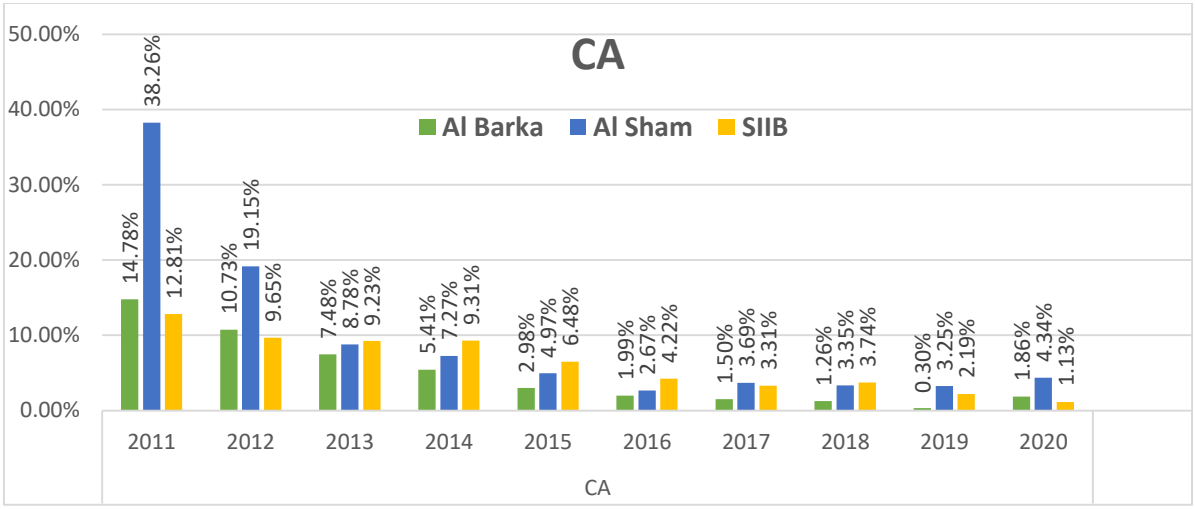

نسبة رأس المال الى الأصول تقيس مدى الأصول التي تمول من إجمالي رأس المال (حقوق المساهمين والأرباح المستبقاة) للبنك وكلما زادت النسبة تشير إلى أن البنك أكثر أمانًا لأن الأصول تمول من صناديق طويلة الأجل وكلما قلت كان البنك اقل أمانا

ومن خلال تحليل CA خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 للمصارف الثلاث أظهرت النتائج أن المصارف الثلاث كانت تتمتع بموقع جيد فوق الحد المعياري 4% من سنة 2011 حتى 2015 ماعدا مصرف البركة الذي جاء دون الحد المعياري وفي 2016 كانوا جميعا دون الحد المعياري ماعدا مصرف الدولي الاسلامي ومن 2017

[33] باستخدام برنامج Excel

حتى 2020 كانوا جميعا دون الحد المعياري ماعدا مصرف الشام في السنة الأخير . أي أننا نجد انخفاض تدريجي لرأس المال الى الأصول من 2011 حتى 2020

ثانيا - نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول : جدول رقم (15) :

EA										
	2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
BBSY	11.32%	11.48%	8.06%	8.52%	11.52%	10.93%	11.73%	12.67%	11.96%	14.36%
CHB	34.68%	15.49%	6.27%	17.33%	12.92%	15.25%	14.30%	13.27%	19.92%	37.13%
SIIB	6.39%	4.87%	7.52%	8.71%	13.30%	11.59%	10.26%	10.41%	13.99%	13.99%

المصدر من اعداد الباحث

الشكل رقم (2) المخطط البياني لنسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول: [34]

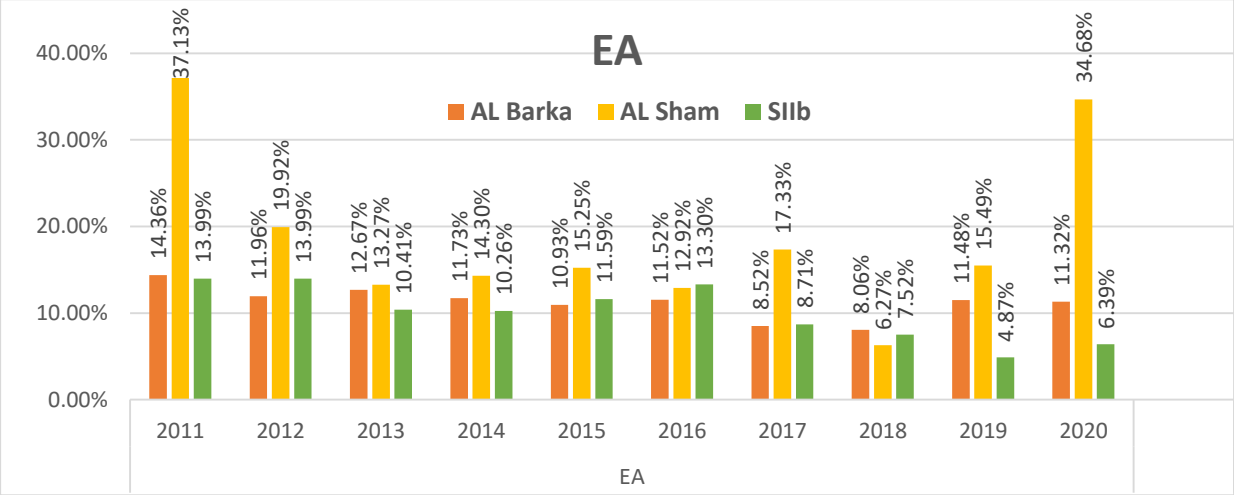

يتم استخدام نسبة حقوق الملكية إلى الأصول لفحص مقدار الأصول التي يتم تمويلها من قبل المساهمين. كلما ارتفعت النسبة هي مؤشر على السلامة من وجهة نظر المدى الطويل. نسبة كبيرة من الأصول التي توفرها حقوق الملكية تعني أن الشركة أقل اعتمادًا على المصدر الخارجي للتمويل. يجب أن تكون نسبة حقوق الملكية إلى الأصول أكثر من 2٪، كلما ارتفعت هذه النسبة أصبح الوضع المالي للبنك أكثر أمانًا على المدى الطويل

[34] باستخدام برنامج Excel

نظرًا لأنه يمكن تمويل المزيد من الأصول برأس مال أسهم البنك وأقل اعتمادًا على التمويل الخارجي وكلما قلت كان أقل أمانا

ومن خلال تحليل EA خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 للمصارف الثلاث أظهرت النتائج أن المصارف الثلاث كانت تتمتع بموقع جيد فوق الحد المعياري 2% في كل فترة الدراسة

ثالثا - نسبة كفاية رأس المال : جدول رقم (16) :

CAR										
	2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
BBSY	29.00%	30.00%	22.00%	12.00%	15.00%	16.00%	27.00%	28.00%	41.00%	45.00%
CHB	37.46%	25.75%	26.22%	22.67%	41.73%	47.05%	54.69%	51.26%	56.29%	56.91%
SIIB	11.53%	10.36%	16.39%	20.01%	41.32%	30.64%	23.69%	29.02%	53.23%	45.66%

المصدر من اعداد الباحث

الشكل رقم (3) المخطط البياني لنسبة كفاية رأس المال: [35]

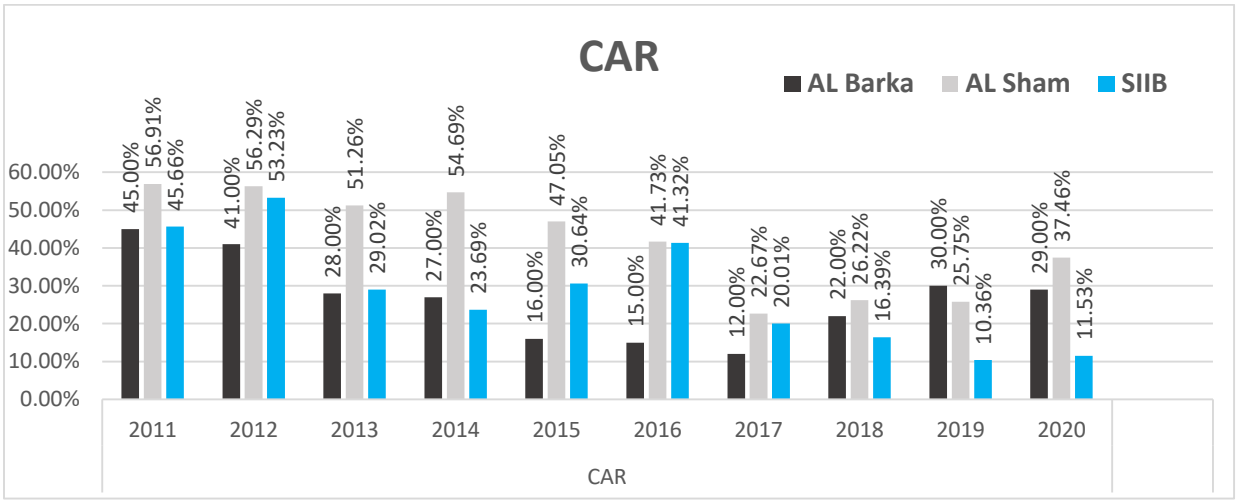

نسبة كفاية رأس المال يقيس وضع رأس مال البنك ويعرف أيضًا بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، ويشير ارتفاع CAR إلى أن البنوك آمنة ومن المرجح أن تفي بالتزاماتها المالية حيث تتأثر درجات البنوك بشكل رئيسي بمعدلات كفاية رأس المال.

[35] باستخدام برنامج Excel

ومن خلال تحليل CAR خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 للمصارف الثلاث حيث أن الحد المعياري بين 8% و 40% أظهرت النتائج أن المصارف الثلاث كانت فوق الحد المعياري 2011 و 2012 وفي السنوات الثلاث التالية 2013 حتى 2015 كانت المصارف ضمن الحد المعياري ماعدا بموقع جيد من سنة 2011 حتى 2015 ماعدا مصرف الشام الذي حقق فوق الحد المعياري وفي 2016 كان مصرف البركة ضمن الحد وأما مصرف الشام والدولي تجاوزو الحد بشيئ بسيط ومن 2017 حتى 2020 كانت كل المصارف ضمن الحد المعياري

أي أننا نجد ان النسبة كانت في السنوات الأولى فوق الحد المعياري حتى 2016 ثم عادت ضمن الحد المعياري حتى نهاية الفترة

رابعا - نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض : جدول رقم (17) :

NPL										
	2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
BBSY	30.18%	8.63%	21.39%	14.18%	20.71%	18.95%	35.43%	33.72%	15.72%	0.13%
CHB	2.07%	1.64%	3.00%	4.47%	6.76%	8.02%	36.93%	37.60%	22.29%	8.26%
SIIB	4.34%	0.06%	10.52%	21.76%	34.00%	31.00%	47.00%	51.80%	19.00%	8.90%

المصدر من اعداد الباحث

الشكل رقم (4) المخطط البياني لنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض: [36]

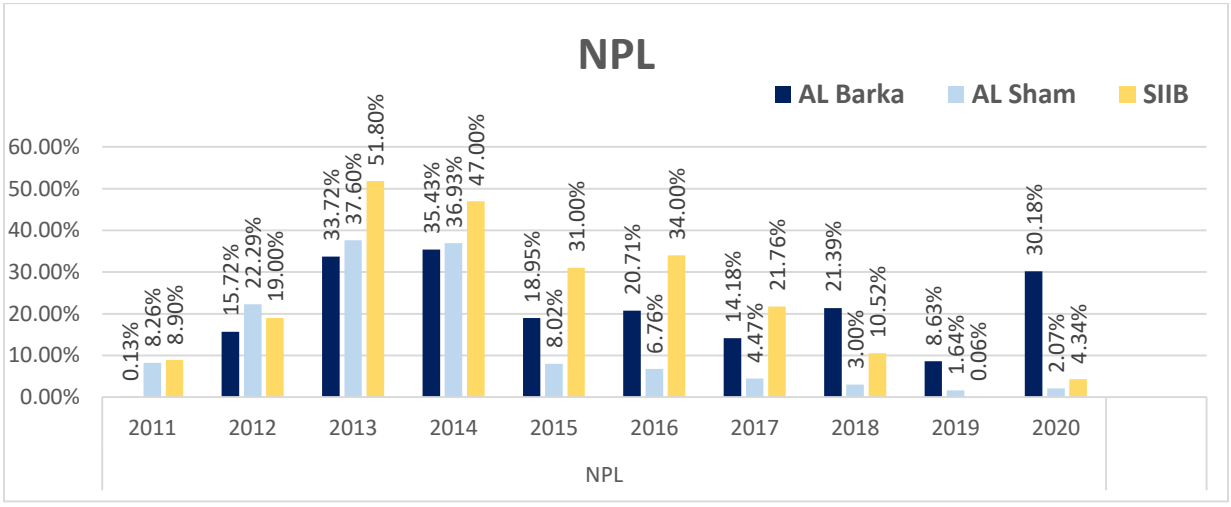

[36] باستخدام برنامج Excel

توضح نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض أن المقدار الذي تم تصنيفه من إجمالي القروض على أنه قروض غير عاملة. كلما ارتفعت النسبة هي مؤشر على ارتفاع القروض غير المنتجة التي يمنحها البنك وبالتالي مؤشر على الإدارة غير الفعالة للبنك. يجب أن تكون نسبة القروض المتعثرة أقل من نسبة القبول (15٪) حسب صندوق النقد الدولي.

ومن خلال تحليل NPL خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 للمصارف الثلاث حيث أن الحد المعياري أصغر أو يساوي 15% ، أظهرت النتائج أن المصارف الثلاث كانت ضمن الحد المعياري في 2011 و في 2012 تجاوز الحد المعياري بشكل بسيط ثم في 2013 و 2014 تجاوز الحد المعياري بشكل كبير وفي 2015 و 2016 كانوا فوق الحد ماعدا مصرف الشام وفي 2017 فقط المصرف الدولي تجاوز الحد وفي 2018 فقط مصرف البركة تجاوز الحد وفي 2019 كانت كل المصارف ضمن الحد وفي 2020 جاءت المصارف ضمن الحد المعياري ماعدا البركة الذي تجاوز الحد

وفي النهاية نجد ان النسبة كانت ضمن الحد في السنة الأولى 2011 ثم نلاحظ ارتفاع حاد للنسبة حتى 2015 وكانت أعلاها في 2013 و 2014 ثم عادت النسبة تنخفض تدريجيا حتى أصبحت كل المصارف ضمن الحد في 2019 وجيدة في 2020

خامسا - نسبة التكاليف الى الدخل : جدول رقم (18) :

CI										
	2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
BBSY	20.33%	46.65%	41.94%	64.49%	20.15%	22.34%	23.35%	20.20%	45.63%	73.39%
CHB	19.88%	44.20%	74.51%	194.38%	20.48%	28.74%	34.92%	35.22%	70.82%	45.65%
SIIB	25.11%	48.57%	59.92%	104.58%	3.01%	26.51%	126.22%	156.41%	76.67%	45.22%

المصدر من اعداد الباحث

الشكل رقم (5) المخطط البياني لنسبة التكاليف الى الدخل : [37]

[37] باستخدام برنامج Excel

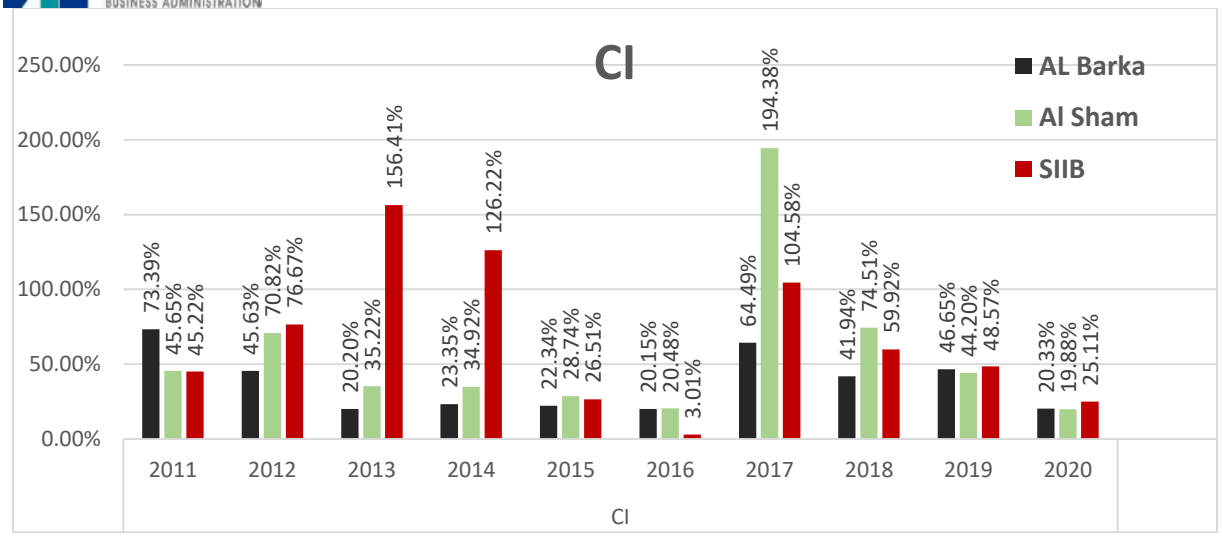

نسبة التكلفة إلى الدخل تقارن نفقات التشغيل باستثناء النفقات غير النقدية ودخل التشغيل، كلما انخفضت النسبة كلما كان مستوى أرباح البنوك أعلى وكلما ارتفعت كانت أرباح البنك أقل

ومن خلال تحليل CI خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 للمصارف الثلاث حيث أن الحد المعياري أصغر أو تساوي 40% ، أظهرت النتائج أن المصارف الثلاث كانت أكبر من الحد المعياري في 2011 و في 2012 ثم في 2013 و 2014 جاءت ضمن الحد المعياري ماعدا مصرف الدولي الذي تجاوز الحد بشكل كبير وفي 2015 و 2016 كانت كل المصارف ضمن الحد وفي 2017 حتى 2019 كل المصارف تجاوزت الحد خاصة مصرف الشام الذي حقق أعلى نسبة في 2017 وفي السنة الأخيرة 2020 عادت كل المصارف ضمن الحد المعياري

وفي النهاية نجد ان كل المصارف كانت أعلى من الحد في أول سنتين 2011 و 2012 ومن 2013 حتى 2016 جاءت كل المصارف ضمن الحد ماعدا المصرف الدولي الذي تجاوز بلحد بشكل كبير في 2013 و 2014 ثم نلاحظ ارتفاع مرة أخرى للنسبة من 2017 حتى 2019 وفي 2020 عاد جميع المصارف ضمن

سادسا - نسبة القروض الى اجمالي الاصول : جدول رقم (19) :

LA										
	2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
BBSY	8.17%	22.01%	11.62%	12.05%	10.89%	14.89%	8.80%	8.43%	12.22%	12.22%
CHB	60.81%	39.64%	34.61%	30.31%	18.09%	38.39%	12.34%	12.73%	30.61%	30.61%
SIIB	52.45%	55.37%	38.64%	22.80%	24.16%	46.44%	38.52%	29.32%	30.33%	30.33%

المصدر من اعداد الباحث

الشكل رقم (6) المخطط البياني لنسبة القروض الى اجمالي الاصول: [38]

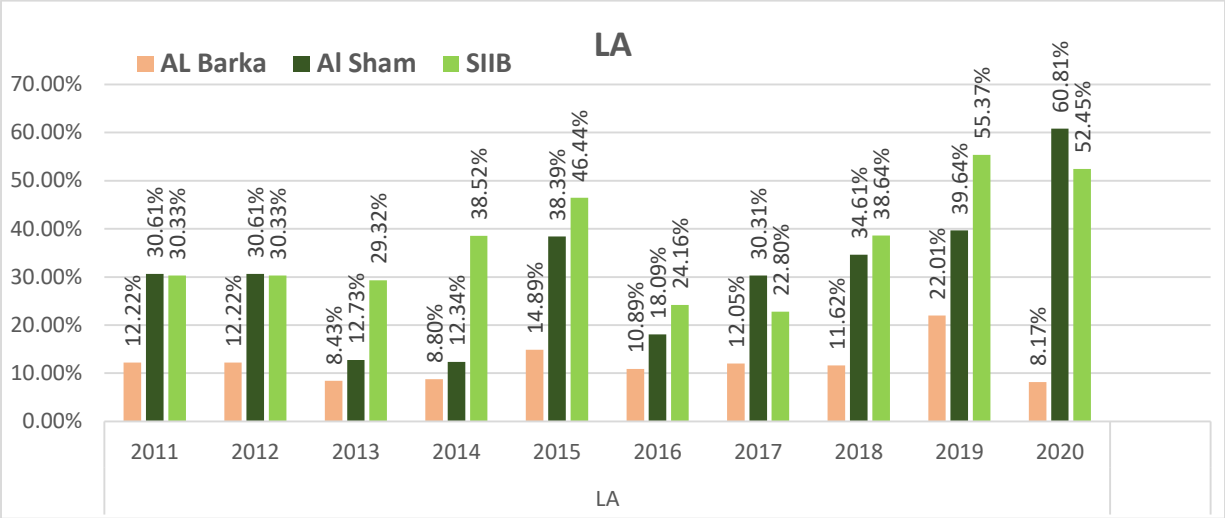

تكشف هذه النسبة عن نسبة إجمالي الأصول التي تم استخدامها في تقديم القروض. ارتفاع النسبة أمر جيد لأنه يزيد من ربحية البنوك. ولكن يجب أن يكون في حدود أيضا ضمان السيولة الكافية في البنوك.

وفقًا لإرشادات صندوق النقد الدولي ، يجب أن تكون هذه النسبة أقل من 65٪.

تظهر نتائج التحليل LA خلال فترة الدراسة من 2011 الى 2020 أن المصارف الثلاث كانت ضمن الحد المعياري

ونلاحظ ارتفاع بسيط في السنوات الأولى حتى يصبح بأعلى النسب في اخر سنتين 2019 و 2020

[38] باستخدام برنامج Excel

وأخيرا النتيجة النهائية لنموذج بانكومترللسنوات العشرة للبنوك الثلاث:

أظهرت نتائج النموذج S خلال فترة الدراسة 2011-2020 للمصارف الثلاث على الشكل التالي :

جدول رقم (20) :

S										
	2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**
BBSY	145.34%	147.21%	118.63%	87.15%	92.13%	97.61%	148.48%	154.09%	201.95%	227.41%
CHB	210.77%	143.68%	142.32%	178.79%	183.00%	219.22%	257.05%	246.73%	296.50%	334.63%
SIIB	80.84%	82.15%	111.74%	139.00%	197.87%	176.00%	190.66%	217.63%	264.11%	232.77%

المصدر من اعداد الباحث

الشكل رقم (7) المخطط البياني لنتائج النموذج S خلال فترة الدراسة:

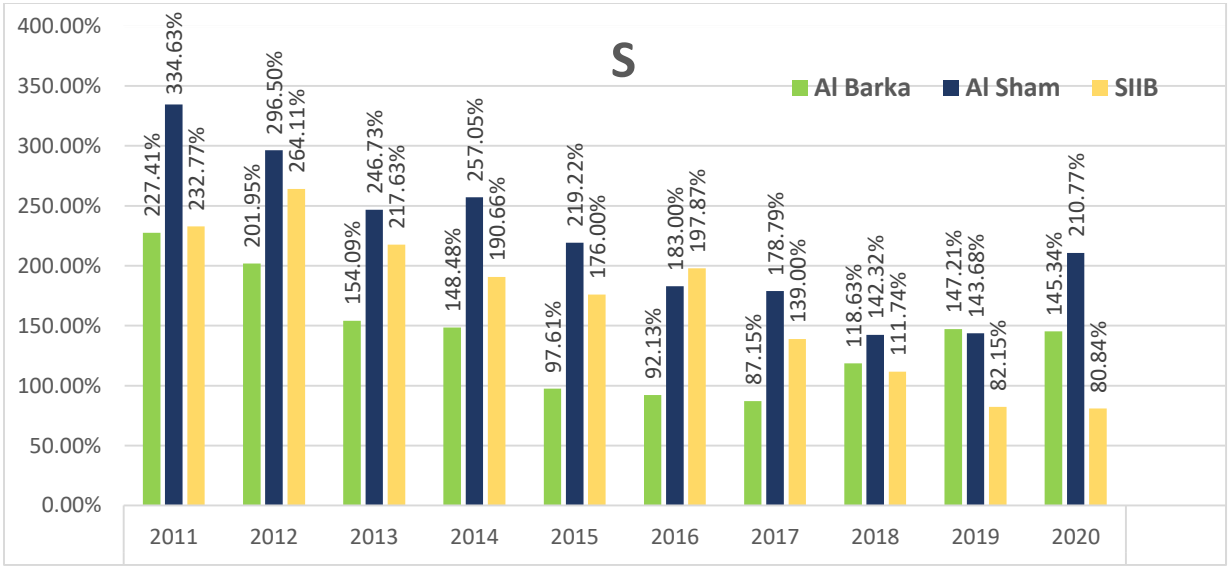

الشكل رقم (8) الرسم البياني لنتائج النموذج S خلال فترة الدراسة:

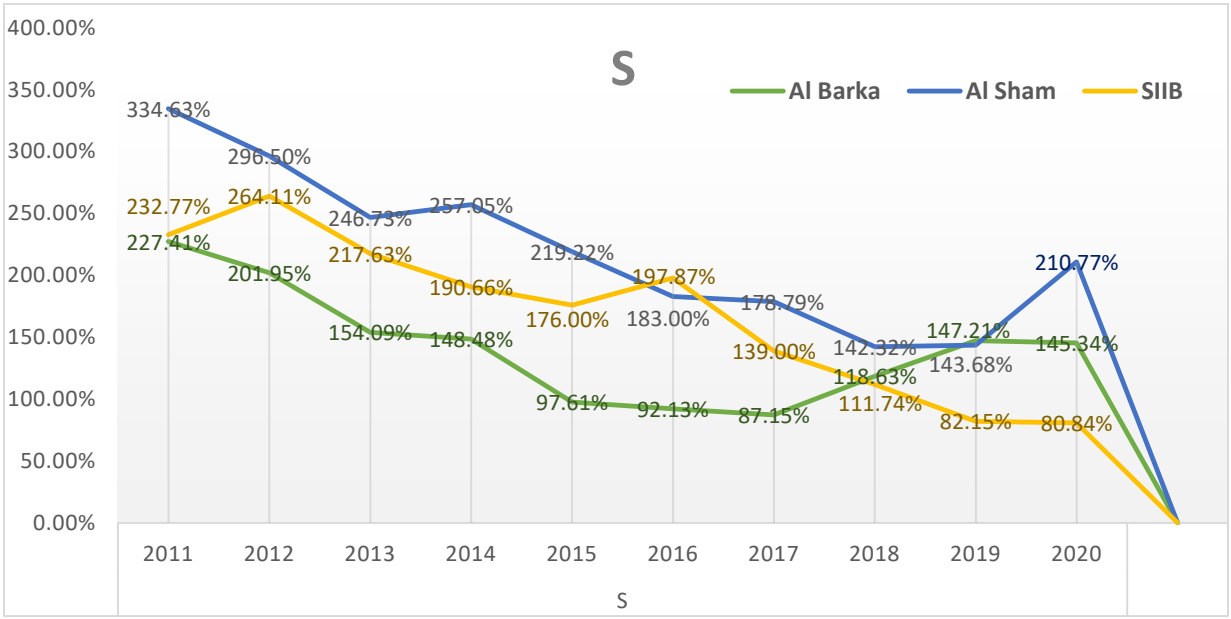

تظهر نتائج الملاءة المالية أن جميع البنوك الاسلامية تتمتع بوضع مالي جيد جدًا (Super Sound Banks)، حيث أن جميع البنوك لديها درجات ملاءة أعلى من نسبة القبول (70٪). وبتطبيق معايير Bankometer ، كشفت الدراسة أن مصرف الشام حقق المرتبة الاولى في معظم سنوات فترة الدراسة ثم يأتي مصرف الدولي الاسلامي في المركز الثاني وفي المركز الثالث يأتي مصرف البركة ، كما نلاحظ تقدم مصرف الدولي الاسلامي في 2016 ، بينما تفوق مصرف البركة في عام 2019 و 2020

بالرغم من تقدم تفوق مصرف الشام خلال فترة الدراسة ولكن نلاحظ تراجع في ادائه حتى 2019 ، بينما نلاحظ تراجع في

أداء مصرف البركة حتى 2015 وثبات تقريبي حتى 2017 ثم تحسن في الاداء حتى 2020 ، بينما تابع مصرف الدولي الاسلامي في التراجع بشكل عام ثم عاد لتفوقه في 2016

ويعود السبب في ذلك هو الأزمة التي تمر بها سورية من بداية 2011 حتى الآن وبلغت الذروة في عام 2014

النتائج والتوصيات

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التعثر المالي عبارة عن الوضع الذي تعرض فيه المؤسسة لحالة نقص السيولة وتراكم خسائر متتالية مما يجعلها توقف نشاطها من فترة إلى أخرى، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛
- تظهر نتيجة نموذج Bankometer أن كل المصارف الاسلامية في سورية لا تعاني من ضائقة مالية. ويمكن ملاحظة ذلك من قيمة الدرجة S التي تزيد عن 70٪ ، مما يشير إلى أن جميع البنوك الإسلامية في سورية كان لها مركز مالي جيد خلال فترة البحث
- كشفت الدراسة أن مصرف الشام حقق المرتبة الاولى في معظم سنوات فترة الدراسة ثم يأتي مصرف الدولي الاسلامي في المركز الثاني وفي المركز الثالث يأتي مصرف البركة ، كما نلاحظ تقدم مصرف الدولي الاسلامي في 2016 ، بينما تفوق مصرف البركة في عام 2019 و 2020
- بالنسبة لتحقيق أفضل النتائج وفق الحدود المعيارية gونموذج Bankometer فإن مصرف الشام يأتي في المركز الأول ثم مصرف البركة في المركز الثاني وأخيرا المصرف الدولي الإسلامي

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات وهي:

1. دراسة الملف الائتماني للعملاء بعناية من قبل المصارف الإسلامية السورية قبل منحهم أية تسهيلات ائتمانية
2. ضبط التكاليف والنفقات قدر الإمكان، ومحاولة تحقيق إي ايراد متناسب مع حجم النفقات
3. من المهم للمصارف الإسلامية السورية استخدام سياسات متقدمة لاستثمار بعض رأس مالها المتعثر.
4. ضرورة وجود موظفين إداريين مؤهلين ومدربين وذوي خبرة لتحسين الوضع المالي تطوير برامج او تطبيبقات الكترونية تتضمن أهم النسب للتنبؤ بالفشل المالي مما يجعل المصرف
5. استحداث أقسام ووحدات لإدارة الخطر ومهمتها الأساسية تحليل واستكشاف مواقع الخطر ومعالجتها من الناحية المالية والإدارية

المصادر والمراجع:

مراجع عربية:

1. د.الشريف، ريحان ، جوان 2007 ، العدد 16 ، التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة ، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية
2. د. يونس، على حسن، الإفلاس، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، 1998 ،ص3 وص5
3. الزعبي، هيثم محمد، 2000، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،- د.عبد الله، خالد أمين: التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل، مجلة المصارف العربية،ع 93،148 .
4. مرابط محمد ، مارس 2021، " فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية" -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ، الجزائر – مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – المجلد 8 العدد 1
5. الخضيري، 1996 ، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية، 2011
6. غريب، أحمد محمد، 2001، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام المصرية ، مجلة البحوث التجارية، مجلد 23(1)، جامعة الزقازيق، مصر
7. سار فخري، عبد اللطيف، 2017 ، اتعثر المالي المصرفي: الأسباب وأساليب المعالجة، العراق: البنك المركزي العراقي.
8. الحموي، نرمين محمد غسان، 2016 ، نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة ، جامعة دمشق ، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين، تخصص أسواق مالية، ص25
9. محمد، مرابط ، 2020 ، فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية- ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل، الجزائر
10. عليوي ,زهرة حسن (2015) ، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المالي: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المختلطة، مجلة الإدارة والإقتصاد. العدد 103،

11. مخلف، سليمان، 2016، نظام التقييم المصرفي CAMELS ، مجلة المحاسب العربي، مقال في العدد الحادي عشر ، ماجستير إدارة أعمال
12. وائل عبيد، 2019 ، مقا رنة بين نموذج CAMELS ونموذج BANKOMETER ، رسالة ماجستير في الإدارة التنفيذية، اخصاص إدارة مالية، المعهد العالي لإدارة الأعمال،
13. المعيار الشرعي رقم 43 بعنوان "الإفلاس"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
14. د.العمار، رضوان و ا. قصيري، حسن ، 2015 ، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،
15. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 37 العدد 5 لعام 2015 ، ص 134 بتصرف
16. التعليمات الصادرة من مجلس النقد والتسليف التابع لمصرف سورية المركزي والصدر بتاريخ 2007/1/23
17. حقي ، بسام ، دراسة أثر الهيكل التمويلي في أداء المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال التخصصي ، ص57 ، التقرير السنوي لمصرف البركة ، 2018 ، ص12 ، بتصرف

مراجع أجنبية:

1- Ross, Westefield. & Jaffe, Jeffrey. (2008). Corporate Finance. 8th. edition. USA.

1 Schall, D،L،. & Haley, W،C. (1986). Introduction to Financial Management. McGraw-Hill Book company. USA.

2- Hassanpour, Sara, & Mehdi nazemi Ardakani. (2017). "the effect of pre-bankruptcy financial distress on earnings management tools." international review of management and marketing 7 (3), p219

3- Onakoya, Adegbemi Babatunde, & Olotu Eunice Ayooluwa. (2017). «bankruptcy and insolvency: an exploration of relevant theories. » international journal of economics and financial, 7 (3), p217

4- LAILA, N. AND WIDIHADNANTO, F. 2017, Financial Distress Prediction Using Bankometer Model on Islamic and Conventional Banks: Evidence from Indonesia. Int. Journal of Economics and Management 11 (S1): (2017), page 173

مو اقع الويب

1. https://www.aam-web.com/ar/subject_detail/357/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A_CAMELS_
2. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance
3. https://chambank.com/ar/
4. https://www.albaraka.com.sy/page/view/about-bank?lang=ar
5. https://www.siib.sy/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83